

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2021 - 2020



تحرير
أ. د. محسن محمد صالح



الفصل الثاني

المؤشرات السكانية والاقتصادية ال فلسطينية

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة
يدخل الشعب الفلسطيني عامه الرابع والسبعين على نكبته وتشريده إثر حرب 1948؛ وهو ما يزال في الداخل والخارج صابراً مُصرّاً على حقه في أرضه ومقدساته، ومتابعاً في مسيرته باتجاه العودة والتحرير.

يحاول هذا الفصل تقديم صورة إحصائية عامة عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ وهي صورة تكتنفها صعوبات حقيقية ناتجة عن وقوع نحو نصف الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والحصار في أرضه التاريخية، بينما النصف الثاني لاجئون ومشردون في بقاع الأرض. غير أنه تمّ استخدام المعلومات والمعطيات المتاحة للوصول بالأساليب ومناهج البحث العلمية إلى نتائج أقرب إلى الدقة.

ويقدم الجزء الثاني من هذا الفصل دراسة عن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتوفر قدر معقول من المعلومات والمعطيات، خصوصاً من المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

تشير التقديرات المتوفرة، بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2021 نحو 14 مليون فلسطيني، مقارنة بنحو 13.68 مليون نهاية سنة 2020، بنسبة زيادة مقدارها 2.3% (انظر جدول 2/1).

ووفق تقديرات سنة 2021، يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، والذين يقدر عددهم بنحو 6.965 ملايين نسمة يشكلون نحو 49.8% من فلسطينيي العالم، وبواقع 5.291 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 37.8% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.674 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12% (انظر جدول 2/1).

أما الفلسطينيون في الشتات، فيقدر عددهم بنحو 7.037 ملايين نسمة في نهاية سنة 2021، يشكلون نحو 50.2% من فلسطينيي العالم، ووفق المعطيات المتوفرة لباحثي مركز الزيتونة

فإن الفلسطينيين في الأردن (وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية) يُقدّر عددهم في نهاية سنة 2021 بنحو 4.493 ملايين نسمة، يشكلون نحو 32.1% من الفلسطينيين في العالم (نحو 63.8% من فلسطينيي الشتات). ويُقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.795 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 12.8% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي (انظر جدول 2/1).

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يُقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 749 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي European Union.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية غير محدّثة، ولعلها تفتقر للدقة. إذ إننا إذا وضعنا بعين الاعتبار أعداد الفلسطينيين الذين غادروا البلاد العربية في العقود الثلاثة الماضية (من دول الطوق وبلدان الخليج وليبيا)، ومن فلسطين نفسها إلى باقي دول العالم، فإن التقديرات السابقة حول الفلسطينيين في العالم فيها العديد من التباينات. فمثلاً تميل بعض التقديرات إلى أن عدد فلسطينيي أمريكا الجنوبية هو أكثر من 600 ألف منهم 300 ألف على الأقل في تشيلي؛ بينما لا يقل عدد فلسطينيي أوروبا عن 350-400 ألف، وفلسطينيي أمريكا الشمالية عن 300-350 ألف، ولا يقلون فيما تبقى من بلدان العالم عن 100 ألف. ووفق هذه التقديرات يزيد عدد فلسطينيي باقي دول العالم (خارج فلسطين والعالم العربي) بنحو مليون عن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ولعل أمام الباحثين والمتخصصين مهمة شاقة، ولكن ضرورية، للوصول إلى تقديرات أكثر دقة للفلسطينيين في العالم.

أما في نهاية سنة 2020 فبلغ عدد الفلسطينيين، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في العالم نحو 13.682 مليون فلسطيني، منهم 5.164 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.635 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنة بـ 6.883 ملايين فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 4.388 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.757 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 738 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 2/1).

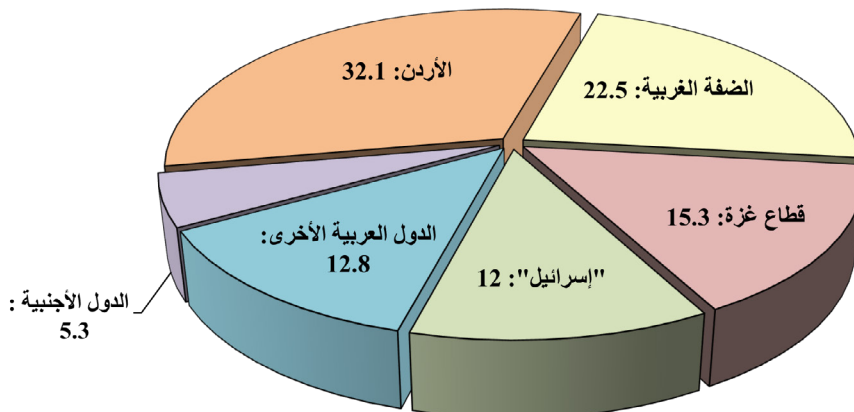
جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2020 و2021 (بالألف نسمة)¹

2021		2020		مكان الإقامة	
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد		
22.5	3,154.4	22.6	3,086.8	الضفة الغربية	الأراضي المحتلة سنة 1967
15.3	2,136.5	15.2	2,077.4	قطاع غزة	
12	1,673.6	11.9	1,634.5	الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*	
49.8	6,964.5	49.7	6,798.7	فلسطينيو الداخل	
32.1	4,493	32.1	4,388	الأردن**	
12.8	1,794.6	12.8	1,757.2	الدول العربية الأخرى	
5.3	749.4	5.4	738.4	الدول الأجنبية	
50.2	7,037	50.3	6,883.4	فلسطينيو الخارج	
100	14,001.6	100	13,682	المجموع الكلي	

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فالأعداد لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.995 مليون نسمة لسنة 2021، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي يبلغ نحو 370 ألفاً وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.6 مليون نسمة، بناء على الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009-2020 والتي تتراوح بين 3.1% و2.3%. انظر: <http://dosweb.dos.gov.jo/ar>

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2021 (%)



2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 5.29 ملايين نسمة، منهم نحو 3.15 ملايين في الضفة الغربية (59.6%)، و2.14 مليون نسمة (40.4%) في قطاع غزة. أي أن نسبة النمو السنوي قد بلغت 2.5%، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 5.16 مليون في نهاية سنة 2020.

وبالنسبة لتوزيع المواطنين على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2021، فإن البيانات تشير إلى أن محافظة الخليل تحتوي على أكبر عدد من المواطنين (792,200 نسمة أو ما يشكل 15% من مواطني الضفة والقطاع)، ومن ثم محافظة غزة التي سجلت 722,350 نسمة أو 13.7% من مواطني الضفة والقطاع، ومن ثم محافظة القدس التي بلغ عدد الفلسطينيين فيها 476,949 نسمة أو ما يقارب 9% من مواطني الضفة والقطاع. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1% من إجمالي فلسطيني الضفة والقطاع. والجدول 2/2 يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكننا أن نصف المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه مجتمع فتي، حيث إن أكثر من ثلث الأفراد (38%) تقل أعمارهم عن 15 عاماً، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد بلغت النسبة 35.8% في الضفة الغربية مقابل 41.1% في قطاع غزة. وتشير الإحصاءات إلى أن العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر، والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع خلال الفترة 2000-2021 من 16.4 عاماً إلى 21 عاماً. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة نفسها، يُلاحظ أن العمر الوسيط في الضفة الغربية قد ازداد من 17.4 عاماً في سنة 2000 إلى 22.1 عاماً في سنة 2021، أما في قطاع غزة فقد ارتفع العمر الوسيط من 14.9 عاماً في سنة 2000 إلى 19.3 عاماً في سنة 2021.²

وبالرغم من أن العمر الوسيط في قطاع غزة أقل منه في الضفة الغربية، إلا أن العمر الوسيط في القطاع ارتفع خلال الفترة 2000-2019 بنسبة 29.5%، بينما ارتفع العمر الوسيط في الضفة بنسبة 27% خلال الفترة نفسها.³



جدول 2/2: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة
لسنتي 2020 و2021 (بالألف نسمة)⁴

المحافظة	2020		2021	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	3,086.8	59.8	3,154.4	59.6
جنين	335.5	6.5	342.4	6.5
طوباس والأغوار الشمالية	65.2	1.3	66.6	1.2
طولكرم	197.1	3.8	200.6	3.8
نابلس	411.7	8	419.6	7.9
قلقيلية	120.4	2.3	123	2.3
سلفيت	81.2	1.6	83.1	1.6
رام الله والبيرة	351.5	6.8	358.9	6.8
أريحا والأغوار	52.8	1	53.8	1
القدس	466.7	9	476.9	9
بيت لحم	232.3	4.5	237.3	4.5
الخليل	772.4	15	792.2	15
قطاع غزة	2,077.4	40.2	2,136.5	40.4
شمال غزة	410.2	7.9	423.7	8
غزة	704.7	13.6	722.3	13.7
دير البلح	298.4	5.8	306.7	5.8
خانيونس	407.7	7.9	419.9	7.9
رفح	256.4	5	263.9	5
الضفة والقطاع	5,164.2	100	5,290.9	100

من جهة أخرى لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الأفراد الذين أعمارهم 65 عاماً أو أكثر 3.3% من مجمل السكان، بواقع 3.7% في الضفة الغربية و2.8% في قطاع غزة سنة 2021. وهنا أيضاً نلاحظ أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة أكثر شباباً من المجتمع في الضفة الغربية.⁵

وأظهرت بيانات سنة 2020 أن 21% من الأسر يرأسها رب أسرة مسن (60 عاماً فأكثر)، بواقع 23% في الضفة الغربية و17% في قطاع غزة، كما أشارت إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسن يكون في العادة صغيراً نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسن

3.4 أفراد (بواقع 3.1 أفراد في الضفة الغربية و 4.3 أفراد في قطاع غزة)، مقابل 5.5 أفراد للأسر التي يرأسها غير مسنّ.⁶

أما بالنسبة لتأثير جائحة كورونا على كبار السنّ (60 عاماً فأكثر)، فأظهرت البيانات أن نحو 78% من حالات الوفاة بسبب المرض كانت لكبار السنّ، كما بلغت نسبة المصابين من كبار السنّ 6% من مجمل المصابين في الضفة والقطاع، وذلك حتى 2021/9/25.⁷

وقد أشارت البيانات إلى أن 34% من كبار السنّ (60 عاماً فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم ينهوا أي مرحلة تعليمية (20% للذكور و 47% للإناث)، في حين لم تتجاوز نسبة كبار السنّ الذين أنهوا مرحلة المتوسط فأعلى 15%. مع العلم أن 26% من مجمل السكان الذين بلغوا 18 عاماً فأكثر يحملون الدبلوم المتوسط فأعلى (24% للذكور مقابل 28% للإناث)، وذلك حسب بيانات سنة 2020.⁸

أما فيما يتعلق بتوزيع الأفراد حسب الجنس، فقد بلغ عدد الذكور نهاية سنة 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.69 مليون ذكر مقابل 2.6 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.4 ذكور لكل مئة أنثى. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.08 مليون ذكر مقابل 1.05 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكور لكل مئة أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية نحو 1.61 مليون ذكر مقابل 1.55 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.8 ذكور لكل مئة أنثى.⁹

تشير البيانات إلى أن نسبة الإعاقة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15-64 عاماً) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 100.6 في سنة 2000 إلى 69.9 في سنة 2021. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعاقة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.3 سنة 2000 إلى 64.9 سنة 2021، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 112.8 في سنة 2000 إلى 77.8 سنة 2021.¹⁰ كما تشير بيانات سنة 2020 إلى أن 11% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 12% في الضفة الغربية و 9% في قطاع غزة.¹¹

أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة، فتشير البيانات إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ بحيث ارتفع من 70.7 عاماً في سنة 2000 إلى 73.1 عاماً في سنة 2021 للذكور، ومن 72.2 عاماً في سنة 2000 إلى 75.3 عاماً في سنة 2021 للإناث، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في قطاع غزة 73.8 عاماً (بواقع 72.7 عاماً للذكور، و 74.9 عاماً للإناث)، في حين بلغ



في الضفة الغربية 74.5 عاماً (بواقع 73.4 عاماً للذكور، و75.7 عاماً للإناث) سنة 2021. ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع فترة البقاء على قيد الحياة عند الولادة، تحسّن المستوى الصحي، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال (انظر جدول 2/3).

وتشير البيانات إلى انخفاض معدلات الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض المعدل من 4.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2000 إلى 3.7 حالات لكل ألف من المواطنين سنة 2021. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فرقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الوفيات الخام سنة 2021 في الضفة الغربية 3.9 حالات لكل ألف من المواطنين، مقابل 3.4 حالات لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة (انظر جدول 2/3).

ويُلاحظ انخفاض في معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6% سنة 2000 إلى 2.4% سنة 2021. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في قطاع غزة انخفض إلى 2.8% بينما انخفض إلى 2.2% في الضفة الغربية (انظر جدول 2/3).

هناك دلائل تؤكد على أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية بدأ في الانخفاض، خصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين، بالرغم من أنها تظلّ في الأمد القريب والوسيط أعلى من مثيلتها اليهودية. فاستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2019-2020، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 3.8 مواليد للفترة 2017-2019 مقابل 5.9 مواليد في سنة 1999. وعند مقارنة الضفة بالقطاع يلاحظ تقارب معدل الخصوبة خلال الفترة نفسها، حيث بلغ 3.9 في قطاع غزة مقابل 3.8 في الضفة في الفترة 2017-2019، بينما كان هذا المعدل مرتفعاً في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية في سنة 1999، حيث بلغ في قطاع غزة 5.8 مواليد في سنة 1999، مقابل 4.1 مواليد في الضفة الغربية سنة 1999.¹²

وتشير بيانات سنة 2020 إلى انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 2010، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 5.5 أفراد سنة 2010 إلى 5.1 أفراد سنة 2020. كما انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 5.2 أفراد سنة 2010 إلى 4.7 أفراد سنة 2020، ومن 6.4 أفراد إلى 5.7 أفراد في قطاع غزة للفترة نفسها (انظر جدول 2/3).

ويلاحظ، بالإضافة إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة، أيضاً انخفاض في معدلات المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض من 40.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين

سنة 2000 إلى 29.5 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2021. أما على مستوى المنطقة فهناك تباينٌ في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قُدر معدل المواليد الخام سنة 2021 في الضفة الغربية بنحو 27.2 مولوداً لكل ألف من المواطنين مقابل 32.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة للسنة نفسها (انظر جدول 2/3).

أما بخصوص كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة الواحدة)، فتشير بيانات سنة 2019 إلى أن كثافة السكن في قطاع غزة مرتفعة مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط كثافة السكن 1.6 فرداً/غرفة في قطاع غزة، مقابل 1.3 فرداً/غرفة في الضفة الغربية. ويبلغ المتوسط الكلي للضفة والقطاع 1.4 فرداً/غرفة. وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة نحو 87.7%، بواقع 87.3% في الضفة الغربية و88.4% في قطاع غزة.¹³

وتفيد البيانات إلى أن 39.5% من الأسر في الضفة والقطاع يستفيدون من خدمات مياه الشرب بطريقة آمنة، حيث بلغت هذه النسبة 66.2% في الضفة الغربية و4.3% فقط في قطاع غزة، وذلك لسنة 2019.¹⁴ وهو ما يعطي مؤشرات مقلقة جداً حول صحة المواطنين خصوصاً في القطاع.

وتشير حالات الزواج المسجلة في سنة 2020 إلى انخفاض عدد عقود الزواج مقارنة بسنة 2019، حيث انخفضت من 44,320 عقداً سنة 2019 إلى 41,221 عقداً سنة 2020. وانخفض معدل الزواج العام إلى 8.1 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2020 (بواقع 6.7 حالات في الضفة، و10.1 حالات في قطاع غزة) مقارنة بـ 10 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2017.¹⁵

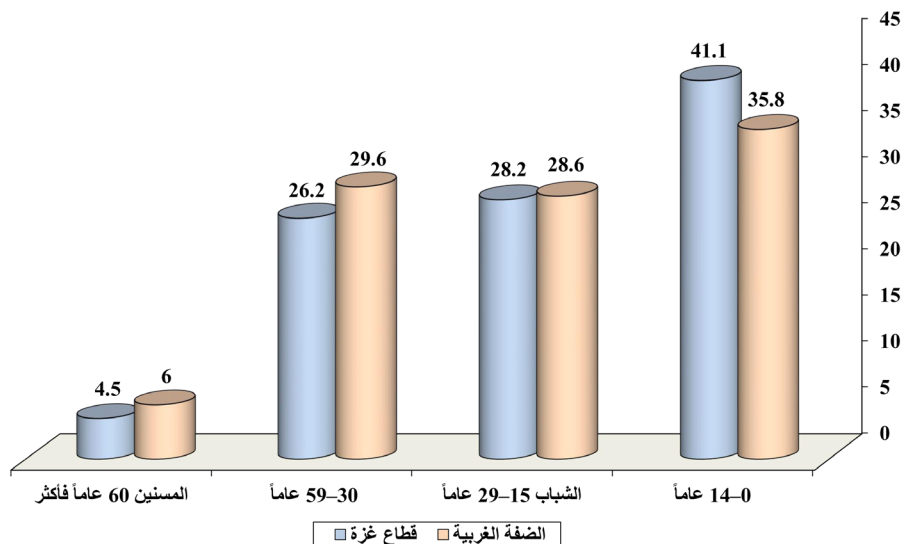
وبالنسبة لخصائص السكان المتعلقة بالتعليم، فتشير بيانات سنة 2020 إلى أن نسبة الأفراد (15 عاماً فأكثر) الذين أكملوا مرحلة التعليم الثانوية 21.7% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن نسبة الأمية للأفراد الذين بلغوا 15 عاماً فأكثر تشكل 2.5% من مجموع السكان، وتعدّ من أقل المعدلات في العالم حيث بلغت معدلات الأمية للأفراد 15 عاماً فأكثر 19.7% في دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، حسب بيانات معهد اليونسكو للإحصاء UNESCO Institute for Statistics سنة 2019. ويلاحظ أن نسبة الأمية قد انخفضت لدى الإناث والذكور، بالرغم من أن نسبة الأمية لدى الإناث ظلت أعلى عند مقارنتها مع الذكور، حيث بلغت 3.8% لدى الإناث و1.2% لدى الذكور في سنة 2020، مقارنة بـ 20.3% عند الإناث و7.8% عند الذكور في سنة 1997، مما يشكل انخفاضاً كبيراً على مدى 20 عاماً، وخصوصاً عند الإناث. أما على مستوى المنطقة فبلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين الذين يبلغون 15 عاماً فأكثر 2.8% في الضفة مقابل 2% في قطاع غزة، وذلك لسنة 2020.¹⁶



جدول 2/3: ملخص لأهم المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة¹⁷

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
الكثافة السكانية (فرد / كم ²) (منتصف 2021)	551	5,773	868
معدل الزيادة الطبيعية (2021)	2.2	2.8	2.4
متوسط حجم الأسرة (2020)	4.7	5.7	5.1
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2021)	73.4	72.7	73.1
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2021)	75.57	74.79	75.3
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) (2021)	27.2	32.9	29.5
معدل الوفيات الخام (وفاة لكل ألف من السكان) (2021)	3.9	3.4	3.7
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2019-2015)	11.7	12.7	12.1
متوسط عدد الغرف في المسكن (2019)	3.6	3.6	3.6
نسبة الأفراد (%) (منتصف 2021)	14-0 عاماً	41.1	38
	الشباب 15-29 عاماً	28.6	28.4
	59-30 عاماً	29.6	28.3
	المسنين 60 عاماً فأكثر	6	5.3
متوسط كثافة المسكن (فرد / غرفة) (2019)	1.3	1.6	1.4

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف 2021



ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تُشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2021 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ نحو 1.67 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.63 مليون فلسطيني سنة 2020. وتظهر البيانات المتوفرة حول التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في "إسرائيل" في سنة 2020 أنه مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً 32% للذكور و31% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر نحو 4.6% للذكور و5.6% للإناث (انظر جدول 2/4).

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2020، فإن نسبة الخصوبة لدى فلسطينيات 1948 بلغت 2.8 مولوداً لكل امرأة لتتساوى تقريباً مع خصوبة المرأة اليهودية، مع ملاحظة أن اليهود المتدينين تصل خصوبة المرأة لديهم إلى 7 مواليد. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4.4 أفراد لكل أسرة. وتشير البيانات إلى أن معدل المواليد الخام بلغ نحو 21.9 مولوداً لكل ألف من السكان، أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فقد بلغ 3.3 حالة وفاة لكل ألف من السكان. وبلغ معدل وفيات الرضع 5 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، كما لا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تُحصى جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل (انظر جدول 2/4).

وأشارت دراسة حول العوامل الكامنة خلف ارتفاع نسبة جرائم القتل في فلسطين المحتلة سنة 1948، إلى تزايد نسبة ارتكاب جرائم القتل في صفوف العرب الفلسطينيين بشكل غير مسبوق، حيث شهدت سنة 2020 مقتل 111 شخصاً من فلسطينيي الداخل، بمعدل زيادة 23.3% عن سنة 2019.¹⁸ وبحسب جمعية "مبادرات إبراهيم Abraham Initiatives" فإن حصيلة ضحايا جرائم القتل في صفوف فلسطينيي 1948 بلغت 126 شخصاً سنة 2021.¹⁹

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) في نهاية سنة 2020 (التي تضم شرقي القدس والجولان أيضاً) فإن مجمل عدد المسلمين من فلسطينيي 48 يبلغ نحو 1.671 مليون بنسبة 85.4%، بينما هناك 146.8 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.5%، و137.6 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7%.²⁰

ج. الأردن:

يُقدّر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2021 بنحو 4.5 ملايين نسمة، مقارنة مع 4.39 ملايين نسمة نهاية سنة 2020، ومعظمهم يحملون الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية) (انظر جدول 2/1).

ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.4% في سنة 2020، وفق بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، وهي نسبة تشمل كافة الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية. كما وتشير معطيات الدائرة أن معدل الخصوبة بلغ 2.7 مواليد لكل امرأة في الفترة 2017-2018. وبلغ معدل وفيات الرضع 17 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر 19 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للفترة نفسها. وهذه المعطيات تشمل كافة الأردنيين،²¹ وعلى الأرجح فإن الأردنيين من أصول فلسطينية يتصفون بالمعدلات نفسها.

وتشير دراسة أعدتها مؤسسة فافو FAFO Foundation حول الأوضاع المعيشية في المخيمات الفلسطينية في الأردن سنة 2011، أن 39.9% من سكان المخيمات هم دون الـ 15 عاماً من العمر، وأن نسبة الأفراد الذين بلغوا 65 عاماً فأكثر بلغت 4.3%. كما بلغ متوسط حجم الأسرة داخل المخيمات 5.1 أفراد لكل أسرة.²² ولا تتوفر تحديثات علمية موثقة لهذه المعلومات حتى كتابة هذا التقرير.

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فإن هناك 2,463,130 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2020/12/31، مقارنة مع 2,376,481 لاجئاً مسجلاً حتى شباط/فبراير 2019.²³

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 655,729 نسمة في 2020/12/31، مقارنة بـ 643,142 حتى شباط/فبراير 2019، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأرقام هي أرقام تقديرية سارية بسبب الأوضاع غير المستقرة في سورية.²⁴

فبالرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين في سورية كانوا من أكثر التجمعات الفلسطينية استقراراً إلا أن الأحداث التي اندلعت منذ 2011 أثّرت بشكل هائل عليهم، فمن أصل نحو 656 ألفاً بحسب تقديرات نهاية سنة 2020، اضطر لمغادرة سورية نحو 200 ألف؛ هاجر أكثر من 120 ألفاً لأوروبا، وانتقل نحو عشرة آلاف إلى تركيا، وقد غادر إلى لبنان عشرات الآلاف غير أن عدداً منهم سكنوا مؤقتاً لترتيب هجرتهم إلى الخارج، كما رجع بعضهم الآخر إلى سورية؛ بينما بقي في لبنان نحو 25 ألفاً.

في الوقت نفسه، عانى نحو 40% ممن بقي في سورية من النزوح الداخلي (أكثر من 180 ألفاً) بعد أن تعرضت مخيماتهم للدمار، خصوصاً مخيمات اليرموك ودرعا وحندرات وخان الشيخ. وهم يعيشون حالة مأساوية من البطالة والفقر واللا استقرار، مما يهدد هذا المجتمع بمزيد من النزيف. وكشف المفوض العام لوكالة الأونروا فيليب لازاريني Philippe Lazzarini أن 90% من اللاجئين الفلسطينيين في سورية يعيشون تحت خط الفقر.²⁵ كما أعلنت الأونروا في بيان لها في آذار/مارس 2021 أنه، وبعد عشر سنوات من الأحداث، "نزع أكثر من نصف لاجئي فلسطين في البلاد مرة واحدة على الأقل، بمن في ذلك 120 ألفاً منهم بحثوا عن الأمان في البلدان المجاورة، وخاصة لبنان والأردن، وخارجها". وأضافت أنه يتعذر على الأونروا الوصول إلى العديد من منشأتها داخل سورية، مثل المدارس والمراكز الصحية، مع تعرض الكثير منها لأضرار جسيمة منذ بداية الصراع؛ حيث خسرت الوكالة 40% من الصفوف الدراسية في مدارسها، فيما بات نحو 25% من المراكز الصحية التابعة لها غير صالح للاستخدام، كما فقدت 19 موظفاً خلال الصراع المستمر منذ عشر سنوات.²⁶

وكان لتأثير جائحة كورونا ضغطاً إضافية على اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فوفقاً لتقرير وكالة الأونروا بعنوان "النداء الطارئ لسنة 2021 من أجل الأزمة الإقليمية السورية"، فإن نحو 80% من اللاجئين قاموا بتقليص عدد وجبات الطعام المستهلك منذ بدء الجائحة، وأحصى التقرير أكثر من 8,600 حالة مؤكدة للإصابة بالفايروس، منها 465 حالة وفاة خلال سنة 2020.²⁷

وقد عانى فلسطينيو سورية من انعكاسات الأزمة السورية والصراع الداخلي عليهم، ووثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في 2021/10/2 أكثر من 6 آلاف حالة للاجئين فلسطينيين تعرضوا لانتهاكات جسدية جراء العنف المتواصل في سورية، منهم نحو 1,800 حالة اعتقال واختفاء قسري، بينهم 110 لاجئاً فلسطينياً.²⁸

وكشفت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في شباط/فبراير 2022، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين قتلوا أو ماتوا بسبب الصراع في سورية منذ 2011 بلغ 4,116 لاجئاً،²⁹ كما تمّ توثيق قتل 620 لاجئاً تحت التعذيب في المعتقلات السورية حتى كانون الأول/ديسمبر 2020.³⁰ وأضافت أن 57 لاجئاً فلسطينياً في سورية "قضوا غرقاً على طرق الهجرة من البلاد"، منذ بدء الأحداث، وأوضحت أن غالبية المتوفين قضوا خلال محاولاتهم الوصول إلى الدول الأوروبية، وأن "أكثر الضحايا من النساء، والأطفال، وكبار السن".³¹

وبسبب الأوضاع السياسية الراهنة، والحرب في سورية، فإن البيانات المتوفرة حول الأوضاع الاجتماعية والأسرية للفلسطينيين في سورية هي للفترة 2009-2010، وتشير البيانات إلى أن

المجتمع الفلسطيني في سورية هو مجتمع فتي، وأن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 33.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.4%، وذلك لسنة 2009. وأشارت البيانات إلى أن معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في سورية بلغ 2.5 مولوداً لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف، وبلغت نسبة النمو 1.6%. أما بالنسبة للوفيات، فقد بلغ معدل الوفيات الرضع للفلسطينيين في سورية 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي.³²

هـ. لبنان:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في 2020/12/31 في لبنان 543,284 نسمة مقارنة مع 533,885 نسمة حتى شباط/فبراير 2019.³³ إلا أن الإحصاء السكاني للاجئين الفلسطينيين في لبنان في سنة 2017 أعطى أرقاماً بحدود 174 ألفاً فقط.³⁴ ولو افترضنا وجود نسبة خطأ غير بسيطة في هذه الإحصاءات؛ فإن التقديرات التي يكاد يتوافق عليها معظم الباحثين تتراوح بين 200 و250 ألفاً، مع وجود نسبة عالية من المتبقين ترغب بالمغادرة والهجرة إن أتيح لها ذلك. وهو ما يعني أن اللجوء الفلسطيني في لبنان عانى ويعاني نزيفاً كبيراً، وهو نزيف تزايد في السنوات الأخيرة مع استمرار إغلاق أبواب العمل في وجوه الفلسطينيين، ومع الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان. وذكر مدير مكتب "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" عبد الناصر الآبي أن "موجة هجرة الفلسطينيين من لبنان في ارتفاع مستمر منذ 2005، لكن الأرقام تضاعفت في السنتين الأخيرتين 2020 و2021؛ سواء عبر الهجرة الشرعية وغير الشرعية"، وأضاف أنه "في 2020 غادر بين 6 آلاف و8 آلاف فلسطيني لبنان من دون عودة، أما في 2021 ولغاية نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، فقد سُجل خروج 12 ألف مسافر فلسطيني لم يعودوا إلى لبنان، وهو رقم أعلى من معدل السنوات الماضية".³⁵

وتقدر الحكومة اللبنانية أن البلد استقبل 1.5 مليون شخص فروا من النزاع في سورية، منهم نحو 866 ألفاً مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين United Nations High Commissioner for Refugees، ونحو 28 ألفاً مسجلين لدى الأونروا كلاجئين فلسطينيين من سورية.³⁶ وذكر تقرير وكالة الأونروا "النداء الطارئ لعام 2021" أن 87% من لاجئي فلسطين الذين فروا من سورية إلى لبنان يعيشون تحت خط الفقر، بينما بلغت هذه النسبة 65% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأحصى التقرير أكثر من 104 آلاف حالة مؤكدة للإصابة بالفايروس، منها أكثر من ألف حالة وفاة خلال سنة 2020.³⁷

وفي دراسة لمؤسسة شاهد ذكرت أن 65% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عاطلون عن العمل، بالإضافة إلى رصد فصل مئات العمال الفلسطينيين من أعمالهم بسبب الأزمات التي يعاني منها لبنان. وأظهرت الدراسة أن 49% من الأسر الفلسطينية يبلغ دخلها أقل من الحد الأدنى للأجور، و38% من فلسطينيي لبنان لا يتمتعون بالأمن الغذائي. وأضافت أن 72.4% من اللاجئين المستطلعين أكدوا عدم قدرتهم على دفع فارق فواتير العلاج الصحي وفق النظام المعمول به في الأونروا.³⁸

وحسب بيانات التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان لسنة 2017، فإن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 29%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.4%. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان 4 أفراد، وبلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء 17.5%. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2.7 مولوداً لكل امرأة.

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل أن نقارن بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 2/4، نود أن نشير إلى أن بعض المعطيات تكون أحياناً لسنوات مختلفة، مما قد يُخلّ بعملية المقارنة، ولكنها على أي حال تظل مفيدة كمؤشرات عامة، وفق أحدث الإحصاءات المتوفرة. أما أبرز الملاحظات فهي:

- أن نسبة صغار السن للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن أعلى نسبة لكبار السن الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم في فلسطين المحتلة 1948 وسورية، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة، ثم الأردن وسورية، تليها الضفة الغربية، ثم لبنان، وأدناها في فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل". وبالتالي فإن هذا المعدل يتسق مع الاتجاه العام للمواليد في السنوات الماضية، حيث ظلّ قطاع غزة يمثل الصدارة من ناحية المواليد، وهو ما يشكل ضغوطاً سكانية على القطاع المحدود الإمكانيات والذي يعاني من حصار خانق.
- أن معدل الوفيات الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.7 حالات وفاة سنة 2021، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته القمعية والعنصرية المتعاقبة لعدة عقود، بما في ذلك عمليات القتل التي تمارسها.

جدول 2/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة³⁹

المؤشر	الضفة الغربية 2021	قطاع غزة 2021	مجموع الضفة والقطاع 2021	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل" 2020	الأردن 2011	سورية (2009-2010)	لبنان 2017
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	35.6	40.9	37.7	32 ذكور 31 إناث	39.9	33.1	29
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	3.7	2.8	3.3	4.6 ذكور 5.6 إناث	4.3	4.4	6.4
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.8	102.7	103.4	102.7 (2015)	—	100.4	102
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	27.2	32.9	29.5	21.9	29.2 (2010)	29.2	25.8 (2010)
معدل الوفيات الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.9	3.4	3.7	3.3	—	2.8 (2006)	—
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.8 (2019-2017)	3.9 (2019-2017)	3.8 (2019-2017)	2.8	3.3 (2010)	2.5	2.7
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.7 (2020)	5.7 (2020)	5.1 (2020)	4.4	5.1	4.1 (2010)	4

3. اللاجئون الفلسطينيون:

بالرغم من صعوبة تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم بدقة، إلا أنه يمكن الاستفادة من عدد من المعطيات التي يمكن أن تشكل أرضية للوصول إلى أرقام تقريبية معقولة. ووفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن أعداد فلسطينيي الخارج في نهاية سنة 2021 بلغت 7.04 ملايين فلسطيني. كما أن الجهاز ذكر أن نسبة اللاجئين من أبناء فلسطينيي 1948 المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي 42.2% بالاستناد إلى إحصائيات سنة 2017؛ وهو ما يعني أن عدد اللاجئين قد بلغ 2.242 مليون نهاية سنة 2021؛ موزعين على 830 ألفاً في الضفة الغربية بنسبة 26.3% من سكانها، و1.412 مليون في قطاع غزة بنسبة 66.1% من سكانه.⁴⁰ وهذه الأرقام قريبة من أرقام الأونروا التي ذكرت أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في الضفة الغربية كان نحو 872 ألفاً في نهاية سنة 2020، ونحو 1.477 مليون في قطاع غزة (انظر جدول 2/5). ولعل سبب الفروقات أن بعض أعداد اللاجئين قد غادرت الضفة والقطاع إلى خارج فلسطين. وفي المقابل فيوجد بين فلسطينيي الخارج أعداد من أبناء الضفة والقطاع ممن يحملون هوية "المواطنة" ويستطيعون العودة للإقامة هناك. ومن جهة ثالثة، تشير التقديرات إلى وجود نحو 150 ألفاً على الأقل من

فلسطيني 1948 مَن هجروا من مدنها وقراهم التاريخية لكنهم ظلوا داخل الحدود الجغرافية لفلسطين المحتلة سنة 1948.

وعلى ذلك، فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يبلغ نحو 9.432 ملايين لاجئ أي 67.4% من فلسطيني العالم؛ حسب تقديرات نهاية سنة 2021.

وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

وتجدر الإشارة إلى أن إحصاءات الأونروا اقتصرت على الفلسطينيين الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن إحصائياتها لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استثنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يُسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إثر حرب 1967، كما أن هناك لاجئين اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومُنِعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبر عن أعداد اللاجئين سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حد ما)، فهي فقط تعبر عن أرقام من سجلوا أنفسهم، ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا، وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

ويقدر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة، في 2020/12/31، بنحو 6.389 ملايين نسمة، موزَّعون على نحو 2.463 مليون في الأردن بنسبة 38.6%، ونحو 2.726 مليون منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بنسبة 42.6% (1.643 مليون بنسبة 25.7% في قطاع غزة، ونحو 1.083 مليون بنسبة 16.9% في الضفة الغربية)، والباقي (1.2 مليون بنسبة 18.8%) مسجلون في سورية ولبنان. وبلغ عدد العائلات المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمس 1.5 مليون عائلة، بمتوسط حجم 4.3 أفراد لكل عائلة.⁴¹

وتظلُّ أعداد اللاجئين أعداداً تقديرية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بفلسطيني الخارج، خارج المناطق التي تعمل فيها الأونروا؛ حيث لا توجد إحصاءات رسمية، ولا معرفة دقيقة بنسب النمو، مع صعوبة حل إشكاليات التكرار حيث ينتقل اللاجئ إلى أماكن عمل واستقرار جديدة بينما هو مسجل أو محتسب في مكانه الأصلي كما يحدث مع فلسطيني الأردن ولبنان وسورية، وأبناء الداخل المقيمين في الخارج.

جدول 2/5: مؤشرات إحصائية حول اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها حتى 2020/12/31⁴²

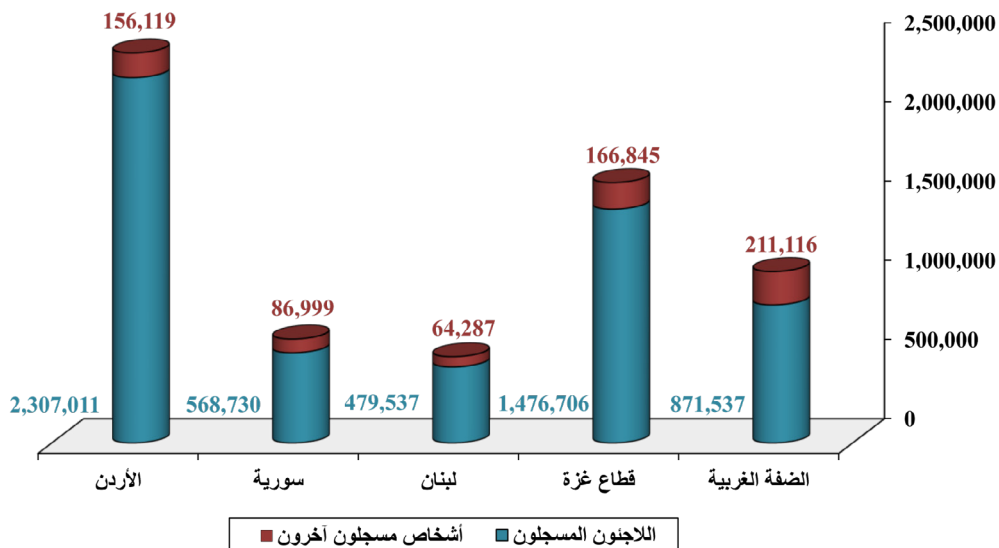
المجموع	لبنان	سورية	الأردن	قطاع غزة	الضفة الغربية	
5,703,546	479,537	568,730	2,307,011	1,476,706	871,537	اللاجئون المسجلون
685,366	64,287	86,999	156,119	166,845	211,116	أشخاص مسجلون آخرون*
6,388,887	543,284	655,729	2,463,130	1,643,551	1,082,653	مجموع الأشخاص المسجلين
1,532,696	145,078	192,105	558,842	358,043	278,707	عدد العائلات
58	12	9	10	8	19	عدد المخيمات الرسمية
710	65	102	169	278	96	عدد المدارس
539,770	37,586	50,609	119,047	286,645	45,883	عدد التلاميذ
140	27	23	25	22	43	عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية
**28,563	3,046	3,014	6,094	12,132	3,849	عدد وظائف الموظفين المحليين
***193	13	13	16	16	17	عدد وظائف الموظفين الدوليين

* يقصد بالأشخاص المسجلين الآخرين: الزوجات والأزواج والأبناء غير اللاجئين، وأعداد من الفقراء في منطقتي القدس وغزة،... إلخ.

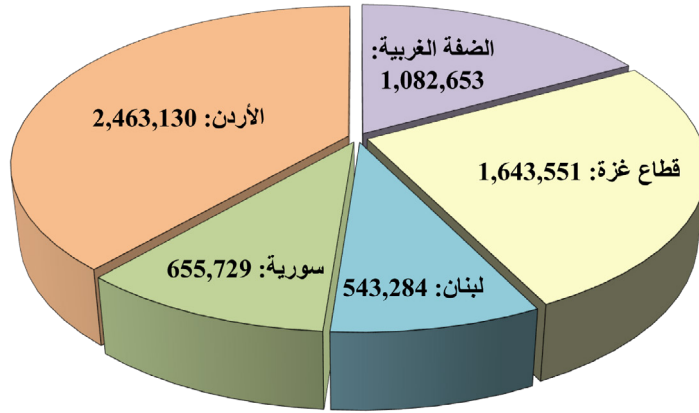
** المجموع يشمل الموظفين في رئاسة الأونروا بعمّان.

*** المجموع يشمل الموظفين الدوليين في رئاسة الأونروا بعمّان وموظفي مكاتب الأونروا التمثيلية.

الفلسطينيون المسجلون في سجلات الأونروا حتى 2020/12/31



عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2020/12/31



وتشير البيانات في الجدول 2/6 إلى أن مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا هي مجتمعات فتية، على نحو مماثل للفلسطينيين بشكل عام، حيث إن 30% من اللاجئين المسجلين لديها أطفال دون سن 18، أعلاها في قطاع غزة (41.3%) وأدناها في لبنان (22%).

كما تشير البيانات إلى أن معدلات الخصوبة بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة مع باقي مناطق عمل الوكالة الخمس (3.6 مواليد لكل امرأة)، كما هو الحال بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع (5.6 أفراد لكل أسرة معيشية). أما بالنسبة لمعدل الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سن العمل 15-64) لدى اللاجئين المسجلين فهي مرتفعة بشكل كبير في قطاع غزة (75.6)، وهذا مرتبط بشكل أساسي بنسبة الأشخاص دون 15 عاماً، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة تشكل تحدياً كبيراً في ظل البطالة المرتفعة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

جدول 2/6: ملخص لبعض المؤشرات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات

الأونروا حسب مناطق عملها 2020⁴³

المجموع	لبنان	سورية	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	
30	22	28.3	25.8	27.5	41.3	نسبة الأطفال دون 18 عاماً (%)
5.3	4.7	4.8	5.2	5.6	5.6	متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية) (2015)
3.2	2.7	2.7	3.2	3.6	3.6	معدل الخصوبة (مولود لكل امرأة)
54.1	47.5	49.5	46.4	50.5	75.6	معدل الإعالة

أما بخصوص التحصيل العلمي، فتشير البيانات إلى أن اللاجئين يتقدمون على غير اللاجئين في التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث يصل معدل الأمية إلى 2.5% بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) مقابل 3% عند غير اللاجئين، كما تشير البيانات إلى أن نسبة اللاجئين الحاصلين على درجة البكالوريوس هي أعلى بنحو 16% مقابل 14% عند غير اللاجئين.⁴⁴

4. اتجاهات النمو السكاني:

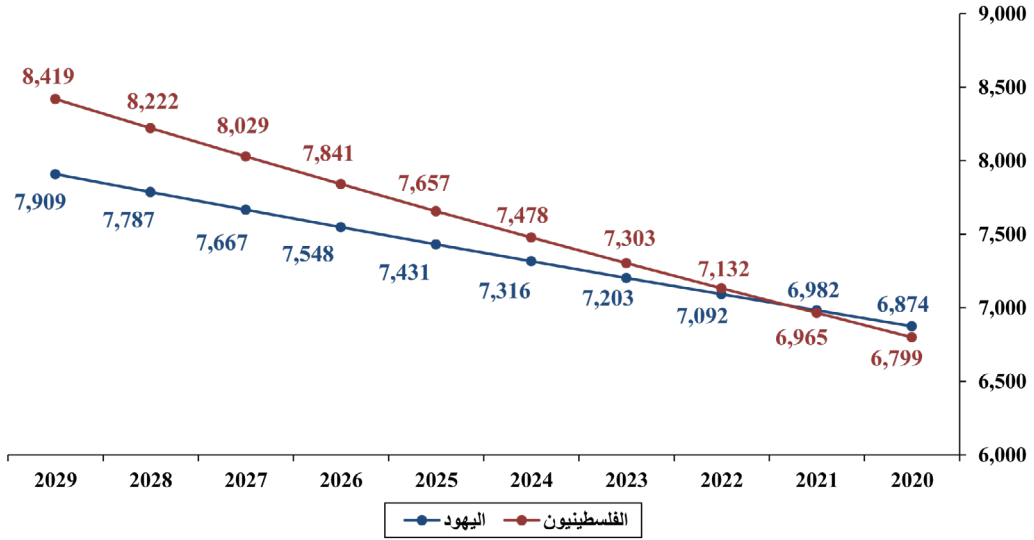
على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظل مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 6.965 ملايين نسمة في نهاية سنة 2021، في حين بلغ عدد اليهود 6.982 ملايين نسمة، فمن المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية سنة 2022، حيث سيبلغ عدد كل منهم نحو 7.1 ملايين تقريباً. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد الفلسطينيين عدداً اليهود بنحو 510 آلاف نسمة في سنة 2029.

جدول 2/7: عدد الفلسطينيين واليهود المقدّر في فلسطين التاريخية 2020-2029

(بالألف نسمة)⁴⁵

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2020	6,799	6,874
2021	6,965	6,982
2022	7,132	7,092
2023	7,303	7,203
2024	7,478	7,316
2025	7,657	7,431
2026	7,841	7,548
2027	8,029	7,667
2028	8,222	7,787
2029	8,419	7,909

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2020-2029 (بالألف نسمة)



هذه التوقعات في إطارها الإيجابي تؤكد على أن الشعب الفلسطيني بالرغم مما عاناه ويعانيه من قهر وتشريد واحتلال، ما زال صامداً على أرضه. وأن المشروع الصهيوني بعد نحو 125 عاماً على نشأة المنظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization، ونحو 74 عاماً على إنشاء الكيان الصهيوني يجد نفسه أمام حقيقة أن عدد الشعب الفلسطيني في الداخل يتجاوز عدد المستوطنين اليهود الذين قام بتجميعهم من أكثر من مئة بلد حول العالم على مدار تلك السنين والأعوام. وهذا بلا شك حقيقة مقلقة للكيان الصهيوني. في المقابل، فإن الحديث عن "القنبلة الديموجرافية" الفلسطينية لا ينبغي أن يُصيب الفلسطينيين بنشوة الانتصار أو الاسترخاء. إذ إن الصمود الفلسطيني على الأرض والزيادة السكانية ظاهرة مهمة، ولكنها غير كافية، إذ إن التجارب الاستعمارية عبر التاريخ أظهرت قدرة الاستعمار في أحيان عديدة على التعامل مع هكذا ظواهر وتجاوزها.

ومن ناحية ثانية، فإن الصهاينة الذين يدركون خطورة هذه الظاهرة يعملون منذ عشرات السنوات على تجاوزها؛ فكان انسحابهم من قطاع غزة سنة 2005، وكانت خطتهم في الضفة الغربية لضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان، وإبقاء الفلسطينيين في معازل "كانتونات" في شكل حكم ذاتي قد يحمل شكلياً اسم دولة؛ وهو ما يحدث فعلياً على الأرض، بعد الانهيار العملي لمسار التسوية وحل الدولتين. كما أوجد الاحتلال بيئة حياة طاردة للفلسطينيين، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى مغادرة نحو 415 ألف فلسطيني للضفة والقطاع خلال الفترة 1967-2003، هذا بالإضافة إلى عشرات الآلاف من كل من الضفة والقطاع في السنوات الماضية،

حيث لا تتوافر إحصاءات دقيقة بذلك. كما أن ملفات التهجير و"الترانسفير" ما تزال موجودة على طاولة صانع القرار الإسرائيلي، الذي يزداد مجتمعه الصهيوني تطرفاً دينياً وقومياً.

وبالرغم من أن معدلات الزيادة السكانية وسط اليهود في فلسطين المحتلة كانت بحدود 1.57% سنة 2021، أي أقل من معدلات الزيادة الفلسطينية، فإن تجاوز أعداد الفلسطينيين لأعداد اليهود في فلسطين التاريخية يجب أن يوضع في إطاره الموضوعي، وفي إطار العديد من التحديات والمخاطر التي تواجه الشعب الفلسطيني في الداخل.⁴⁶

5. فلسطينيو الخارج وحق العودة:

يزداد يوماً بعد يوم، النشاط الذي يقوم به اللاجئون الفلسطينيون في الشتات، للتأكيد على حق تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة، وتثبيت حق العودة، ورفض اتفاقيات التطبيع، و"صفقة القرن"، ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية. وقد استمر فلسطينيو الخارج في إقامة النشاطات والفعاليات التي تؤكد على ارتباطهم بفلسطين وحقوقهم التاريخية الثابتة فيها، وتذكير الأجيال الناشئة بأهمية حق العودة والتمسك بالأرض.

وقد عُقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 19، في 2021/9/25، عبر الإنترنت، تحت شعار "القدس توحدا والعودة موعدنا"، بمشاركة شخصيات فلسطينية وعربية وأوروبية. وقد طالب بـ"إصلاح" منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف "المفاوضات العنيفة"، والعمل على مواجهة التطبيع مع الاحتلال. وأكد المؤتمر في بيانه الختامي، على تمسك الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بجميع حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في العودة. وثمن "الوحدة التي سطرها الشعب الفلسطيني في مواجهته الأخيرة للعدوان على القدس والمقدسات".⁴⁷ وانعقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا الأول، في لندن سنة 2003، ثم تنقل بعد ذلك عبر عدد من العواصم والمدن الأوروبية بشكل سنوي دون انقطاع، وكان آخرها مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 18، في العاصمة الفرنسية باريس في نيسان/أبريل 2020، والذي تم إلغاؤه بسبب جائحة كورونا.⁴⁸

كما أعلنت "مبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني"، في 2022/1/11، عن تشكيل مجموعة ضغط لصالح القضية الفلسطينية في القارة الأوروبية. جاء ذلك في أول اجتماع للمكتب التنسيقي للمبادرة، خلال سنة 2022. وجرى الاتفاق على "تشكيل مجموعة ضغط لصالح القضية الفلسطينية في القارة الأوروبية، قائمة على أعضاء المبادرة الذين يزيد عددهم على المئتي شخصية وموزعين على 18 قطر". يُشار إلى أن "مبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني"، هو تجمع شارك في تأسيسه فلسطينيون من مختلف الدول الأوروبية، وأعلن عن إطلاقه في آذار/مارس 2020، حيث يتخذ من مدينة بروكسل مقراً له.⁴⁹ وجاء في البيان التأسيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أن هدف المبادرة هو "توحيد كافة الجهود الوطنية في القارة الأوروبية لخدمة القضية الفلسطينية،

وتطوير العمل الوطني بما يتناسب مع حجم المخاطر وبما يحقق منهجية عمل تهدف إلى حماية الحقوق الوطنية الشرعية، والدعوة إلى وحدة وطنية حقيقية⁵⁰.

كما نظم المؤتمر الشعبي في 2021/3/5، على مدى ثلاثة أيام، أعمال مؤتمر الحوار الوطني لفلسطيني الخارج، الذي ناقش المشهد القيادي الفلسطيني المستقبلي والدور المحوري لفلسطيني الخارج. بمشاركة أكثر من مئتي شخصية فلسطينية من 26 دولة في القارات الست.⁵¹

وشارك الآلاف من أبناء الجاليات الفلسطينية والعربية ومتضامنين مع فلسطين في "مهرجان فلسطين 2021" الذي أقامه المنتدى الفلسطيني في بريطانيا Palestinian Forum in Britain بنسخته الـ 16. حيث شهد المهرجان تكريم عدد من الشخصيات المناصرة لفلسطين في بريطانيا، أبرزهم جيرمي كوربن Jeremy Corbyn، الزعيم السابق لحزب العمال البريطاني Labour Party.⁵²

وللسنة الثانية على التوالي، أقام مركز العودة الفلسطيني، في العاصمة البريطانية لندن، فعاليات أسبوع العودة السنوي الثاني، في 2021/12/3، من خلال معرض فني يعرض لوحات لفنانين فلسطينيين موضوعها تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة.⁵³ و"أسبوع العودة" هي فعالية سنوية أطلقها مركز العودة لأول مرة سنة 2020 وتهدف إلى إحياء الذكرى السنوية لقرار حق العودة الفلسطيني رقم 194.⁵⁴

وتتسع رقعة التضامن مع القضية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية، في ظل جهود حثيثة تقودها الجالية العربية والمسلمة، خصوصاً الفلسطينية منها، لتعريف شعوب تلك القارة بالمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على حق العودة. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد رعت إنشاء الكونفدرالية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والكاريبي "كوبلاك" Confederation of Palestinian Organizations in Latin America and the Caribbean (COPLAC) غير أن فعاليته تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب ضعف أداء المنظمة والسلطة وتدهوره في الخارج؛ فقام فلسطينيو أمريكا اللاتينية بتأسيس الاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية "أوبال" "UPAL" Unión Palestina de América Latina في سنة 2017 لإعادة تفعيل دور الفلسطينيين هناك؛ وانتخبت سمعان خوري رئيساً.

وتنظم الجاليات في بلدان أمريكا اللاتينية فعاليات مستمرة لحشد الدعم للقضية الفلسطينية، ومن بينها الأسبوع التضامني مع الشعب الفلسطيني، والذي امتد من 2020/11/27 حتى 2020/12/2، بالتزامن مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.⁵⁵ والمنظمون هم: "المنتدى اللاتيني الفلسطيني"، وهو منظمة غير حكومية مقرها مدينة ساو باولو البرازيلية، و"مؤسسة أصدقاء فلسطين"، وهي مؤسسة أرجنتينية تأسست على يد عددٍ من النشطاء الفلسطينيين

المقيمين في أمريكا اللاتينية، إضافة إلى موقع "ميدل إيست مونيتور Middle East Monitor".⁵⁶ كما دعا المنتدى اللاتيني الفلسطيني، لإطلاق حملة لدعم العمل الإنساني في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة، بعد التطبيع الإماراتي مع الاحتلال الإسرائيلي.⁵⁷

وقد شهدت العديد من العواصم والمدن الأوروبية، وفي الولايات المتحدة وكندا والبرازيل ودول أخرى، العشرات من التظاهرات والوقفات لفلسطينيين ومتضامنين، تأكيداً على حق الفلسطينيين بأرضهم وعلى عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، ورفضاً لـ "صفقة القرن" وتهجير الفلسطينيين في حي الشيخ جراح في القدس، وحصار غزة، وعدوان أيار/ مايو 2021، والانتهاكات ضدّ الأسرى. ففي كانون الثاني/ يناير 2020، انطلقت العشرات من التظاهرات والوقفات، في دول أوروبية وغير أوروبية، رفضاً لـ "صفقة القرن".⁵⁸ كما قامت مؤسسات فلسطينية وهولندية داعمة للقضية الفلسطينية، في 2020/2/18، بوقفه أمام البرلمان الهولندي بمدينة لاهاي، رفضاً لـ "صفقة القرن".⁵⁹

وفي 2020/8/7، انطلقت فعاليات "أيام المقاومة" في عدة مدن وعواصم في أوروبا والأمريكيتين امتدت حتى التاسع من الشهر نفسه، والتي جاءت تخليداً لثقافة وفكر المقاومة الفلسطينية في مواجهة السياسات الاستعمارية، والصهيونية، ومشاريع التصفية، والتطبيع.⁶⁰ كما شارك عشرات الآلاف من الفلسطينيين والعرب والأمريكيين والأوروبيين، في أيار/ مايو 2021، في وقفات وتظاهرات وأنشطة تضامنية بعدة ولايات أمريكية، ومدن أوروبية وكندية، رفضاً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.⁶¹

ثانياً: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يعكس هذا الناتج حصيلة النشاط الذي قامت به كافة المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات في القطاعين العام والخاص وغيرهما لبلد ما على امتداد عام واحد، وهو مؤشر واسع الانتشار، يجري استخدامه والتعامل به محلياً وإقليمياً ودولياً وعلى مختلف الأصعدة. وهو يوضح حالة التطور والنمو الاقتصادي من وقت لآخر، ويتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قياسه دورياً وعرض بياناته الحاضرة وتنبؤاته المستقبلية.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يتبين من الجدول 2/8 أن سنة 2020 فلسطينياً كانت الأسوأ خلال الفترة 2015-2021، إذ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مسبوق، لأسباب عدة أبرزها: الجائحة الوبائية التي

فرضت تطبيق حالة الطوارئ، والقيود على حركة النشاط الاقتصادي، ومزاولة العمل الإنتاجي الذي اقتصر على الأنشطة التي تلبي الاحتياجات الضرورية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والشرطية ووحدات الحكم المحلي. وشهدت سنة 2021 تحسناً ملحوظاً في النمو بلغ، كتقديرات أولية، 6%،⁶² وهو يقترب من تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية التي تراوحت بين 5.3-7.1% استناداً لسيناريو الأساس والمتفائل.⁶³

وبالمحصلة، فإن الاتجاه العام للفترة 2015-2021 أظهر نمواً نسبياً محدوداً، وبمعدل 1.6% كمتوسط عام، ومرجعاً أن النمو اتخذ انعطافة حادة في المسار الاقتصادي منذ سنة 2017، لينعكس على التراجع الكبير للنمو سنة 2021، وفي المسار المتدني للاتجاه العام.

وقد جاء النمو عبر الفترة المذكورة حصيلةً لما تحقق في الضفة الغربية وقطاع غزة بفروق كبيرة في معدلاتها لصالح الضفة الغربية، التي يعكسها الاتجاه العام، حتى سنة 2023 البالغ 2.7%، و-1% لكل من الضفة والقطاع على التوالي. مع تراجع كبير في إسهام غزة في الناتج المحلي خلال الفترة نفسها من 20.8% إلى 16.6%، ليعكس المعوقات الكبيرة التي ما تزال تواجه انطلاقاً النمو لنحو 40-42%، استناداً لمؤشر حصة قطاع غزة إلى مجموع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.⁶⁴

هذا، وتلعب المعوقات الإسرائيلية دوراً كبيراً في تكبيل النمو الاقتصادي الفلسطيني؛ فوفقاً لتقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) فإن الإغلاقات الإسرائيلية بصورها المختلفة، والمرتبطة بديمومة الاحتلال، قد كبّدت الاقتصاد الفلسطيني نحو 58 مليار دولار خلال الفترة 2000-2019، أي بمتوسط سنوي قدره 2.9 مليار دولار، وهي تعادل نحو 3.7 أضعاف الناتج المحلي الفلسطيني سنة 2019.⁶⁵

أما عن آفاق النمو لسنتي 2022-2023 فإنها تظل رهينة لتدخلات معظمها خارج عن السيطرة الفلسطينية، واستثناساً بالتقديرات التي أعلن عنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسيناريو الأساس والمتفائل لسنة 2022، وأن النمو سيتراوح بين 2.5-10.4%،⁶⁶ وكذلك استناداً إلى التنبؤات المشتركة لسلطة النقد والإحصاء الفلسطيني، فسيكون النمو لسنة 2022 محدوداً وبمعدل 3% فقط.⁶⁷

ومن منطلق أن المعطيات الراهنة للحالة الفلسطينية ما تزال قائمة، من حيث الانقسام، والحصار، والعوائق، واستقطاعات المقاصّة، وعدم الاستقرار في الحالة الوبائية، يقابلها تحسن نسبي متوقع في الدعم الخارجي، وفي اتساع القاعدة الجبائية للضرائب المحلية. وعليه، فيتوقع في تقديرنا أن تحسناً في النمو سيتحقق. ومع الاستثناس بما عرضه المراقب الاقتصادي من خلال تقرير الأونكتاد حول آفاق التنمية الاقتصادية في فلسطين المحتلة سنة 1967،

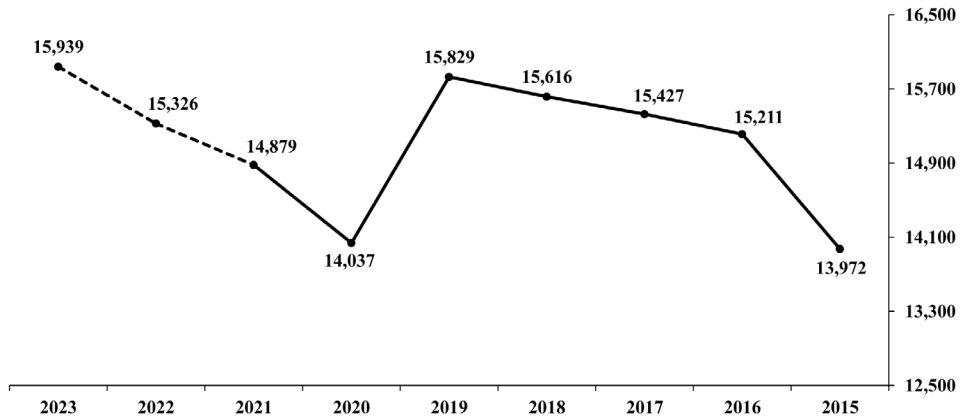
خلال الفترة 2019-2025 بأن نمو سنة 2023 سيصل إلى 3.7%،⁶⁸ ومع التوقعات بأن عوامل إيجابية قد تطرأ، من حيث زيادة وتحفيز الأداء، فإننا نرى أن نمو سنة 2023 قد يصل إلى 4%، بالرغم من وجود توقعات من جهات أخرى عرضة للاتفاق أو التباين مع ما قدمناه استناداً إلى ما يطرح من معطيات.

جدول 2/8: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2015-2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)⁶⁹

توقعات		فعلي							البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
15,939	15,326	14,879	14,037	15,829	15,616	15,427	15,211	13,972	الناتج المحلي الإجمالي
4+	3+	6+	11.3-	1.4+	1.2+	1.4+	8.9+	3.7+	معدل النمو السنوي (%)
3.5+		2.7-							

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة: (بالمليون دولار)



ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2020 و2021، ففي القطاع انخفض المعدل بنسبة 12.6% سنة 2020، وارتفع بنسبة 2.3% سنة 2021؛ مقابل انخفاض في النمو في الضفة قدره 11% سنة 2020، وارتفاع قدره 6.8% سنة 2021. أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي، فهناك استمرار في التراجع في حصة غزة لتتخفض إلى 17.6% لسنة 2020، و17% لسنة 2021، مما يدل على ضعف وتدني نمو الناتج المحلي في القطاع،

لذا فالحاجة ماسة لبذل جهد كبير لزيادة معدل النمو الفلسطيني زيادة ملموسة خصوصاً في قطاع غزة؛ لضبط توازن النمو في الضفة والقطاع. في المقابل، مثَّلت حصة الضفة 83% من مجموع الناتج لسنة 2021، بالرغم من أن حصتها من مجموع السكان تقدر بنحو 60% إلى 40% لقطاع غزة.

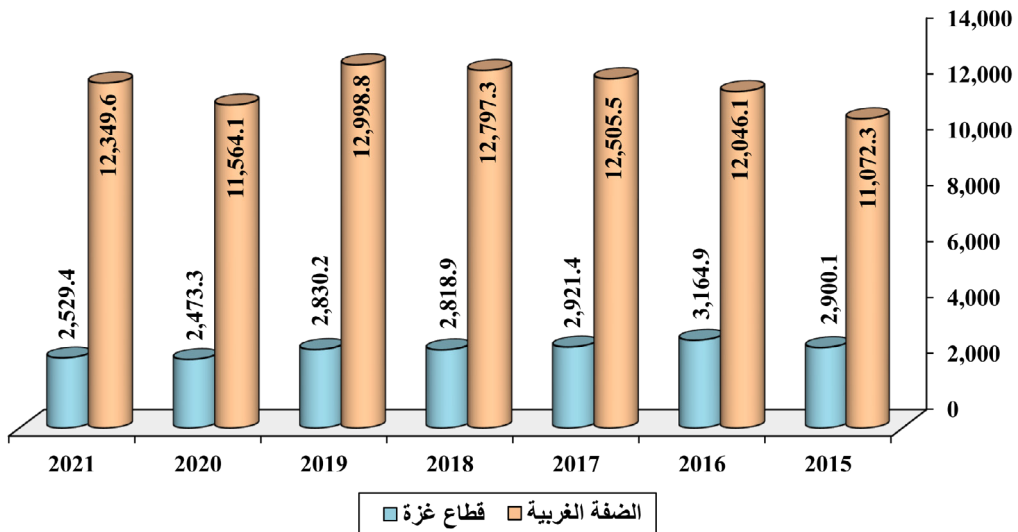
جدول 2/9: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2021-2015

بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)⁷⁰

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2015	11,072.3	79.2	2,900.1	20.8	13,972.4	100
2016	12,046.1	79.2	3,164.9	20.8	15,211	100
2017	12,505.5	81.1	2,921.4	18.9	15,426.9	100
2018	12,797.3	81.9	2,818.9	18.1	15,616.2	100
2019	12,998.8	82.1	2,830.2	17.9	15,829	100
2020	11,564.1	82.4	2,473.3	17.6	14,037.4	100
2021	12,349.6	83	2,529.4	17	14,879	100

الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2021-2015

بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



جدول 2/10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2015-2021
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)⁷¹

تقديري	فعلي						البيان	
	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
12,349.6	11,564.1	12,998.8	12,797.3	12,505.5	12,046.1	11,072.3	القيمة	الضفة الغربية
6.8+	11-	1.6+	2.3+	3.8+	8.8+	4.4+	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	
2,529.4	2,473.3	2,830.2	2,818.9	2,921.4	3,164.9	2,900.1	القيمة	قطاع غزة
2.3+	12.6-	0.4+	3.5-	7.7-	9.1+	1.4+	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

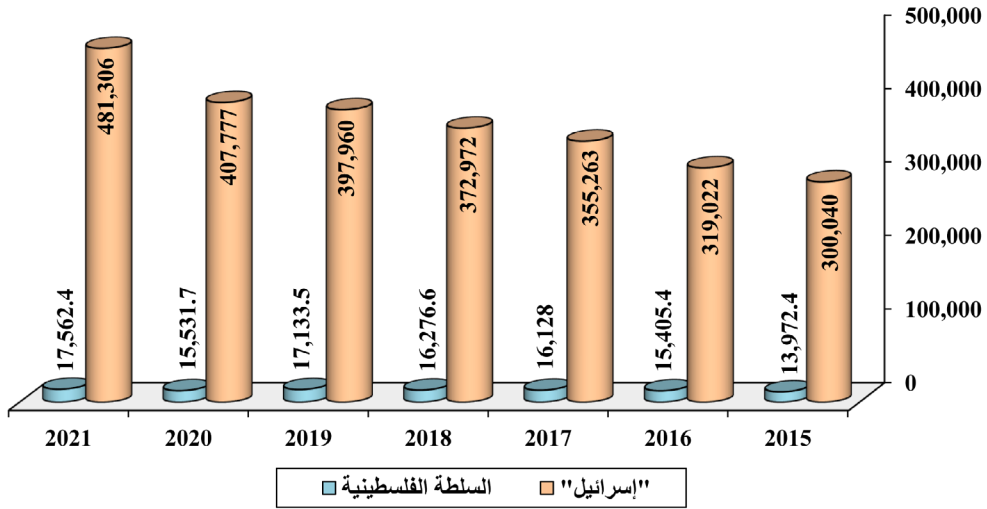
عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 407.78 مليارات دولار سنة 2020، كما بلغ 481.3 مليار دولار لسنة 2021، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بأكثر من 26 ضعفاً سنة 2020، وبأكثر من 27 ضعفاً سنة 2021. وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة. كما يرجى أن يؤخذ بعين الاعتبار أن عدد السكان في الكيان الإسرائيلي لسنة 2021 يبلغ 9.45 ملايين نسمة، مقابل 5.29 ملايين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2015-2021
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)⁷²

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2015	13,972.4	300,040	4.7
2016	15,405.4	319,022	4.8
2017	16,128	355,263	4.5
2018	16,276.6	372,972	4.4
2019	17,133.5	397,960	4.3
2020	15,531.7	407,777	3.8
2021	*17,562.4	481,306	3.6

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2021-2015
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعدُّ هذا المؤشر انعكاساً لإجمالي تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه بالأسعار الثابتة، أي بعد استبعاد معدلات التضخم ومعدلات نمو السكان، ويشير إلى متوسط حصة الفرد المقيم في البلاد من إجمالي الناتج المذكور عبر الزمن، والتي يجري إعادة صياغتها كمتوسط لنصيب الفرد من الدخل، وكذلك من الدخل المتاح للإنفاق، الذي يُترجم إلى قوة شرائية متاحة للفرد الواحد، والتي تتأثر بدورها بحصيلة ما يردُّ من الخارج من تحويلات، وما يتمُّ استقطاعه عن الفرد من خصومات.

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2020-2021 كان متراجعاً ومتدنياً بشكل غير اعتيادي مقارنة بالسنوات السابقة، كما يظهر في الجدول 2/12، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3,025 دولاراً سنة 2021 مقارنة بنحو 2,923 دولاراً سنة 2020، و3,378 دولاراً سنة 2019، بنسبة تراجع يبلغ متوسطها 5% لسنتي 2020-2021 مقارنة بسنة 2019.

وقد كان بالإمكان أن يصل نصيب الفرد في الضفة الغربية إلى 6,964 دولاراً في سنة 2019، غير أن الإغلاقات الإسرائيلية كانت سبباً في تردي هذا المستوى بنسبة 44.5% في السنة المذكورة.⁷³ وبصورة عامة فإن الفروق الكبيرة بين مستويات الإنتاج والدخول، تُشكّل فجوة كبيرة

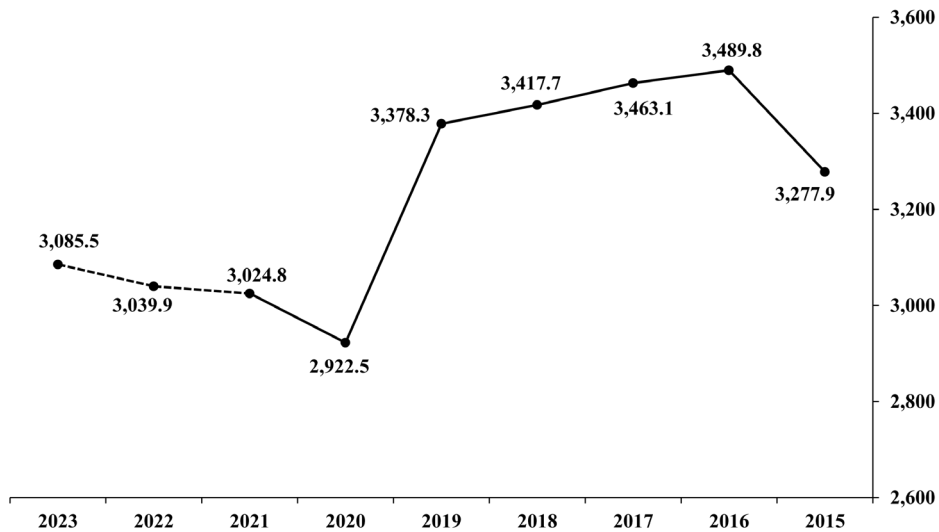
بين الأغنياء والفقراء، وتجعل الفقراء هم الشريحة الأعظم في البلاد، مع قلة من الأغنياء تستحوذ على معظم الثروات.

أما التوقعات المستقبلية لتقديرات سنتي 2022-2023، فإنه من المتوقع أن يطرأ نمو بنحو 0.5% و 1.5% على التوالي، استناداً لحالة نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التحسن يبقى منطلقاً من مستوى متدنٍ، مقارنة مع سنة 2021، وبالتالي ليس من المتوقع أن يحدث انفراجة ملموسة على القدرات الشرائية للأفراد أو الأسر.

جدول 2/12: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2015-2023
بالأسعار الثابتة (بالدولار)⁷⁴

توقعات		فعلي							البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
3,085.5	3,039.9	3,024.8	2,922.5	3,378.3	3,417.7	3,463.1	3,489.8	3,277.9	القيمة
1.5+	0.5+	3.5+	13.5-	1.2-	1.3-	0.8-	6.5+	1.4+	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2015-2023
بالأسعار الثابتة (بالدولار)



ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

يُلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان مرتفعاً على مستوى الضفة مقارنة بالقطاع سنة 2020، حيث بلغ في الضفة نحو 4,197 دولاراً، مقابل نحو 1,208 دولارات في القطاع، مع فارق في معدل النمو لكل منهما مقارنة بالسنة السابقة. وحسب التقديرات، فهناك ارتفاع في نصيب الفرد في الضفة سنة 2021 إلى نحو 4,350 دولاراً بنسبة 3.6% عن سنة 2020، وانخفاض إلى نحو 1,199 دولاراً في غزة بنسبة 0.7% (انظر جدول 2/13). وهذا ترجمة لحصيلة حجم الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يترتب على ذلك من فروق هائلة في نصيب الفرد من هذا الناتج؛ إذ كان مرتفعاً في الضفة بنحو 3.6 ضعفاً مقابل نظيره في غزة سنة 2021، وبنحو 2.7 ضعفاً مقارنة بسنة 2015. كما ظل دون مستواه مقارنة بالسنوات السابقة، مع خط اتجاه عام متناقص وبنمو سالب، وذلك انعكاساً لخصوصية غزة من حيث البطالة العالية، وتدني مستوى الأجور، والمنع من العمل داخل "إسرائيل"، وحالتي الحصار والانقسام، مما ينعكس بشكل حاد على مستويات المعيشة والقدرات الشرائية والاحتياجات الضرورية.

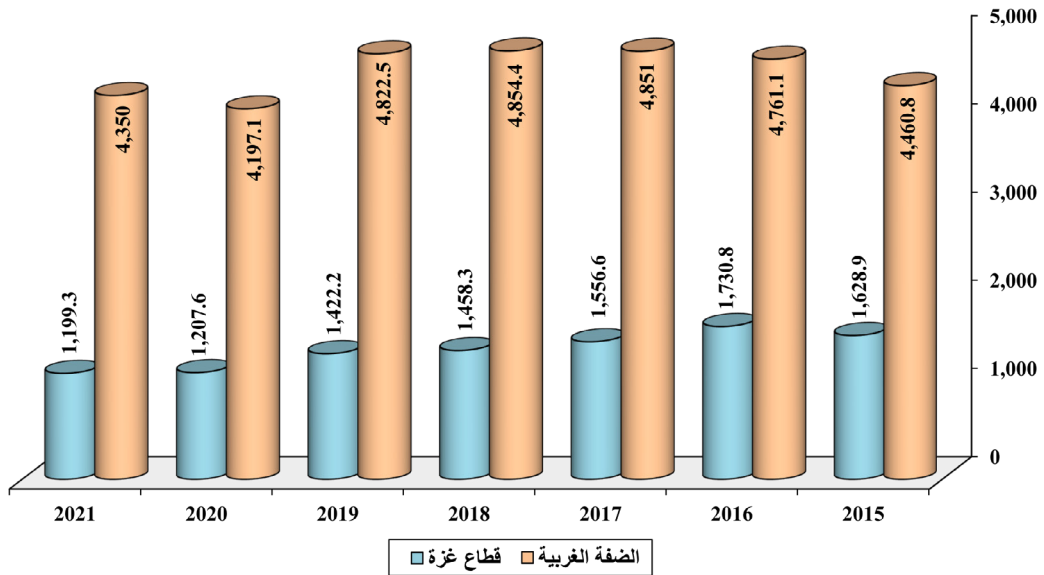
إن المؤشرات السابقة تدعو للوقوف بشكل أكبر على أسباب هذه الفجوة، والتعرف على مدى تركّز الثروات وعدالة توزيعها، وضرورة انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بمستوى الإنتاجية والأداء وتصويب الأوضاع الراهنة.

جدول 2/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع

2021-2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)⁷⁵

تقديري	فعلي						البيان	
	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
4,350	4,197.1	4,822.5	4,854.4	4,851	4,761.1	4,460.8	القيمة	الضفة الغربية
3.6+	13–	0.7–	0.1+	1.9+	6.7+	2.3+	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	
1,199.3	1,207.6	1,422.2	1,458.3	1,556.6	1,730.8	1,628.9	القيمة	قطاع غزة
0.7–	15.1–	2.5–	6.3–	10.1–	6.3+	1.4–	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة وقطاع
2021-2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية
و"إسرائيل":

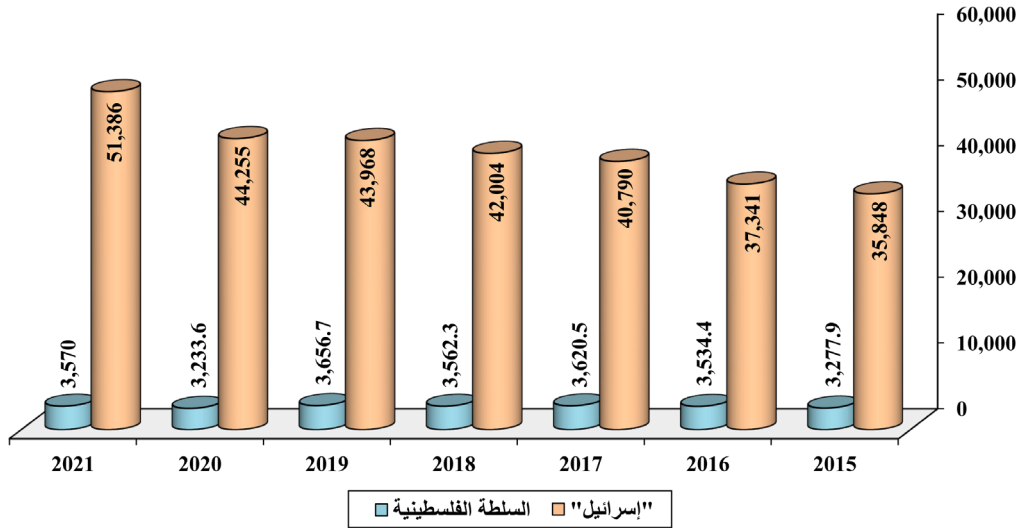
هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية نحو 3,234 دولاراً و3,570 دولاراً لسنتي 2020 و2021 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 44,255 دولاراً و51,386 دولاراً للفترة نفسها. مما يجعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 14 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع، مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 2/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل"
2015-2021 بالأسعار الجارية (بالدولار)⁷⁶

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2015	3,277.9	35,848	9.1
2016	3,534.4	37,341	9.5
2017	3,620.5	40,790	8.9
2018	3,562.3	42,004	8.5
2019	3,656.7	43,968	8.3
2020	3,233.6	44,255	7.3
2021	*3,570	51,386	6.9

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل"
2015-2021 بالأسعار الجارية (بالدولار)



3. الدين العام:

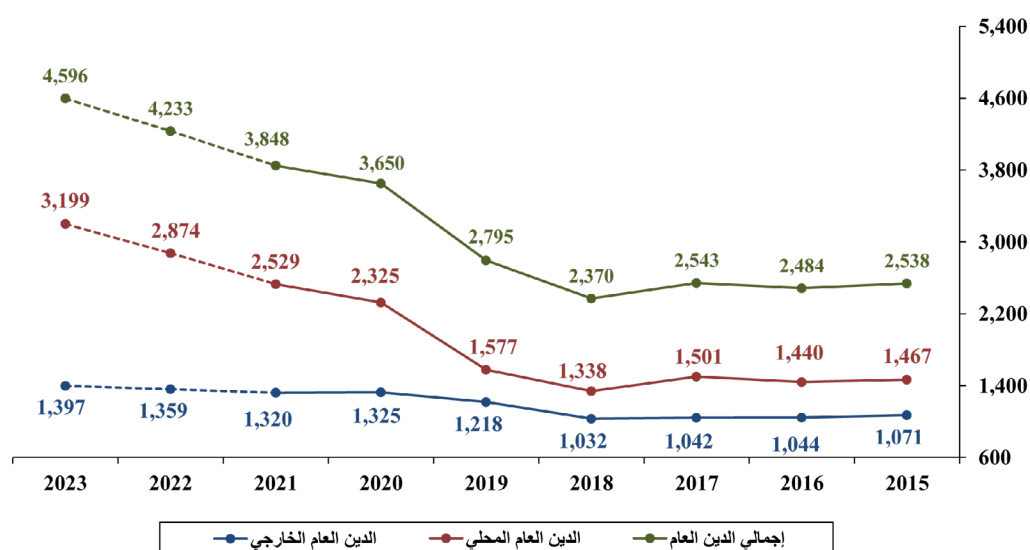
ارتبط الدين العام بشقيه المحلي والخارجي بالتوسع الكبير في النفقات الحكومية ومن ثم العجز الدائم والمزمن للموازنة. مع تراجع كبير في الدعم الخارجي وبشكل ملحوظ ومتتابع مع التقلب منذ سنة 2009،⁷⁷ ثم تزايد الالتزامات المترتبة على الجائحة الوبائية كورونا، بالإضافة إلى الاستقطاعات الإسرائيلية الجائرة، بحيث كانت السلطة تتجه دوماً للاستدانة، كملاذئ ميسر لها خصوصاً من المصادر المحلية، كالجهاز المصرفي والهيئات العامة، بما في ذلك هيئة التقاعد الفلسطينية.

جدول 2/15: الدين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2015-2023 (بالمليون دولار)⁷⁸

توقعات		فعلي							البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
3,199	2,874	2,529	2,325	1,577	1,338	1,501	1,440	1,467	الدين العام المحلي
11.3+	13.7+	8.8+	47.4+	17.9+	10.9-	4.2+	1.8-	30.1+	معدل النمو السنوي (%)
12.5+		28.1+							
1,397	1,359	1,320	1,325	1,218	1,032	1,042	1,044	1,071	الدين العام الخارجي
2.8+	3+	0.4-	8.8+	18+	1-	0.2-	2.5-	1.6-	معدل النمو السنوي (%)
2.9+		4.2+							
4,596	4,233	3,848	3,650	2,795	2,370	2,543	2,484	2,538	إجمالي الدين العام
16,241	16,001	*17,562.4	15,531.7	17,133.5	16,276.6	16,128	15,405.4	13,972.4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
28.3	26.5	21.9	23.5	16.3	14.6	15.8	16.1	18.2	إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021.

الدين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2015-2023 (بالمليون دولار)



يتضح من الجدول 2/15 أن الدين العام في مجموعه قد اتخذ مسارين عبر الفترة 2015-2021، اتجه الأول منهما نحو الانخفاض حتى سنة 2018، ثم نحو الارتفاع للسنوات 2019-2021؛ وذلك بمعدلات 17.9%، و30.6%، و5.5% على التوالي. وقد تأثر في ذلك بحجم الاستقطاعات من أموال المقاصة، ومدى تراجع حجم المساعدات والمنح الخارجية. مما عكس عمق الأزمة المالية وتفاقمها، فاضطرت الحكومة لزيادة الاستدانة كخيار لا مفر منه، بُغية القيام بخدماتها العامة على النحو المستهدف.

وشكّل الدين المحلي الجانب الأكبر من مجموع الدين العام، بنسبة 57.8% و65.7% لسنتي 2015 و2021 على التوالي. وكان الجهاز المصرفي هو المزود الأكبر لهذا الدين بحكم ما يتوفر لديه من سيولة فائضة ورغبة في توظيفها، في ظل التزام الحكومة بالوفاء بهذه الديون والفوائد الربوية المترتبة عليها في مواعيدها. كما تتم هذه الاستدانة بالعملة المحلية، مما يجعل المصارف المحلية قادرة على الاحتفاظ بسيولة نقدية كافية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك يُجَنّب السلطة الفلسطينية مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات.

ويبقى هناك جانب آخر من جوانب المديونية، مُتمثلاً فيما يُطلق عليه "المتأخرات" التي تُمثّل ديوناً عامة إضافية لم يُحدّد لها فترة مُلزمة للسداد كسلوك حكومي من جانب واحد؛ وهي وسيلة تلجأ إليها السلطة لإخفاء الحجم الكلي الحقيقي لمديونياتها، بتجاوز النسبة المسموح بها قانوناً للاستدانة العامة وهي 40%. إضافة إلى أن لهذه المتأخرات انعكاسات سلبية ضارة للجهات المزودة للخدمات التي تحتاجها السلطة؛ كنفقات العلاج في المستشفيات،⁷⁹ وحقوق موردي السلع وشركات المقاولات وغيرها. وقد بلغت المتأخرات الحكومية في نهاية الربع الثاني لسنة 2021 نحو 5,076 مليون دولار، وهذا الارتفاع الشديد في المتأخرات مرجعه إلى التصاعد الحادّ في الديون المحلية، التي ارتفعت وتيرتها خلال الربعين الثاني والثالث من السنة؛⁸⁰ وذلك في أعقاب أزمة المقاصة، واحتجاج السلطة الفلسطينية وإحجامها عن استلام المبالغ المحصّلة من المقاصة، في ضوء الاستقطاعات الإسرائيلية المجحفة منها. وهذا يجعل مجموع الدين العام بما فيه المتأخرات يصل إلى 8,924 مليون دولار مُمثلاً نحو 50.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تظل مرتفعة وغير مسبقة وتتجاوز المعدل المسموح به قانوناً بمراحل، وهو ما يعمّق حجم أزمة الحكومة المالية مع تداعيات سلبية لا محدودة. إلا أن للاستدانة المحلية حدوداً قصوى يتعذر تجاوزها خصوصاً فيما يتعلق بالجهاز المصرفي، مما جعل السلطة تلجأ لخفض رواتب الموظفين العموميين مؤقتاً أو آخر سنة 2021.⁸¹

أما عن توقعات الدين لسنتي 2022-2023 فهي ستتأثر بقيمة العجز الفعلي للموازنة، الذي يتوقف بدوره على نمو كل من الإيرادات والنفقات العامة وكذلك الدعم الخارجي، وأيضاً على مدى توجه الحكومة نحو سداد المتأخرات، التي يبقى لها حدود في تأخير سدادها، بحكم تداعياتها غير المحدودة على الجهات الدائنة والخدمات التي تقدمها. ومع إمكانية حدوث تحسن في الأداء المالي؛

في مجال التوسع النسبي لصافي مجموع الإيرادات المحلية والمقاصة، ومع فرص قد تكون متاحة في مجال زيادة الدعم الخارجي الذي ينسجم مع الرؤية الأمريكية والأوروبية في إطار الاعتبارات الإنسانية والاقتصادية، وعليه، يتوقع أن يصل مجموع الدين العام خلال سنتي 2022-2023 إلى 4,233 مليون دولار و4,595.7 مليون دولار على التوالي، بحيث تتقلص نسبة النمو للسنتين المذكورتين إلى 10% و8.6% على التوالي.

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

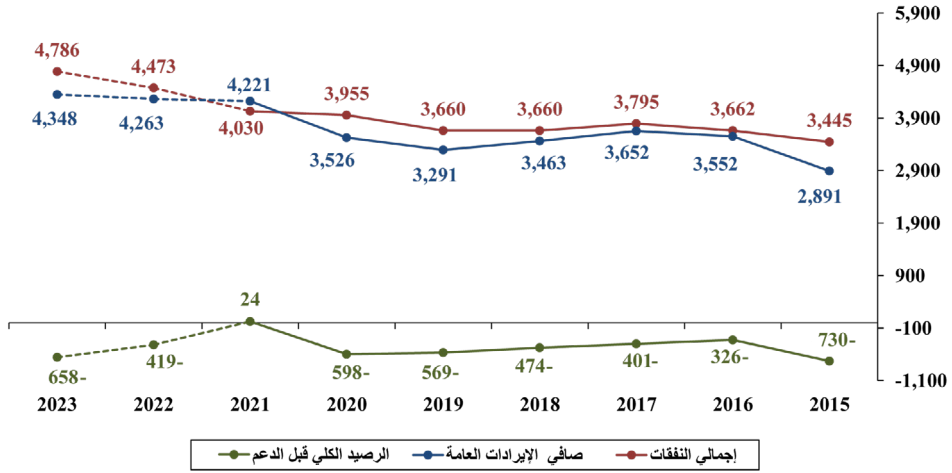
تعكس الموازنة العامة النشاط المالي الحكومي لبلد ما في سنة معينة؛ ويشمل الإيرادات والنفقات بأشكالها وصورها المختلفة، وحالة الرصيد الكلي من حيث الفائض أو العجز، ومن ثم كيفية توجيه هذا الفائض واستخدامه عند حدوثه، وسُبل تغطية العجز عند تحققه.

جدول 2/16: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2015-2023 وفق الأساس النقدي

(بالمليون دولار)⁸²

توقعات		فعلي							البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
		1,537	1,210	1,210	1,346	1,222	1,317	913	- إيرادات محلية
		2,775	2,400	2,219	2,255	2,483	2,332	2,047	- إيرادات المقاصة
		91-	84-	138-	138-	53-	97-	68-	- إرجاعات ضريبية
4,348	4,263	4,221	3,526	3,291	3,463	3,652	3,552	2,891	صافي الإيرادات العامة
2+	1+	19.7+	7.1+	5-	5.2-	2.8+	22.9+	-	معدل النمو السنوي (%)
		1,986	1,891	1,678	1,658	1,954	1,927	1,760	- رواتب وأجور
		1,621	1,659	1,590	1,688	1,533	1,421	1,352	- غير الأجور
		373	351	320	268	266	270	301	- صافي الإقراض
		50	54	73	46	42	44	33	- مخصصات مدفوعات
4,786	4,473	4,030	3,955	3,660	3,660	3,795	3,662	3,445	إجمالي النفقات
7+	11+	1.9+	8.1+	0	3.5-	3.6+	6.3+	-	معدل النمو السنوي (%)
438-	210-	191	429-	369-	197-	143-	110-	554-	الرصيد الجاري
220	209	167	169	200	277	258	216	176	النفقات التطويرية
658-	419-	24	598-	569-	474-	401-	326-	730-	الرصيد الكلي قبل الدعم (عجز)
800	650	317	464	492	664	720	766	797	مجموع الدعم
142	231	341	134-	77-	190	319	440	67	الرصيد الكلي بعد الدعم

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2015-2023 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)



يتضح من الجدول 2/16 أن مالية الحكومة قد مرّت بتقلبات من حيث النمو، ففي سنة 2020 كانت هناك زيادة ملحوظة في إجمالي الإيرادات بنسبة 7.1% كنتيجة زيادة كبيرة في إيرادات المقاصة بلغت 8.1% وذلك لاحتجازها لعدة أشهر سابقة. وفي جانب النفقات الكلية حدثت أيضاً زيادة كبيرة فيها، بنسبة 8.1%، مما شكّل عجزاً في الرصيد الجاري بلغ 429 مليون دولار، مع عجز أكبر في الرصيد الكلي بلغ 598 مليون دولار بعد احتساب النفقات التطويرية.

وأما في سنة 2021، فقد تحوّل الرصيد الكلي إلى فائض قدره 24 مليون دولار كسابقة استثنائية الحدوث،⁸³ نتيجة لزيادة كبيرة في إيرادات المقاصة بنسبة 15.6%، الناشئة عن حجزها أو تأخير صرفها، وزيادة أكبر في الإيرادات المحلية بنسبة 27%، بالرغم من استمرار الظروف غير المواتية؛ من حيث استمرار "إسرائيل" باحتجاز أموال كبيرة من إيرادات المقاصة، والالتزام بتسديد الالتزامات الحكومية تجاه الجهاز المصرفي والفوائد المرتفعة عنها، والتي بلغت في الربعين الأول والثاني نحو 93 مليون دولار و34.3 مليون دولار على التوالي وبأسعار فائدة تقترب من 6% سنوياً،⁸⁴ والتراجع الحادّ في أموال الدعم التي هبطت بنحو 31.7% فيما بين سنتي 2020-2021، وغير ذلك من الأوضاع غير المواتية، إذ تحكمها مقوّمات خارجة عن السيطرة الفلسطينية، ما لم يتمّ اعتماد سياسات محددة واستراتيجية واضحة معتمدة ومعززة للإصلاح المالي.

ولأغراض التوسع في الإيرادات وتقليص نمو النفقات بشكل منهجي فإن السلطة الفلسطينية لديها الكثير من الخطوات التي يمكن اتخاذها، كما هو الحال في مجال:

- المطالبة بالحقوق الفلسطينية، ممثلة في ريع السيادة الناشئ عن عدم إصدار النقد الوطني الفلسطيني، والذي يُقدّر في أدنى التقديرات بنحو 0.31-1.68% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.⁸⁵

- توسيع قاعدة التحصيل الضريبي المحلي المكلف بها أصحاب الثروات العالية والدخول المرتفعة، إذ بلغت 20.9% فقط من إجمالي الإيرادات مقابل 65.8% لحصيلة المقاصة بعد استبعاد الإرجاعات الضريبية منها، وذلك سنة 2020.⁸⁶
- إعادة إصدار قانون الضمان الاجتماعي (قرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 الصادر في 2016/9/29) بعد تعديله على أسس علمية مدروسة وعادلة، تراعي فيها احتياجات مختلف الأطراف ذات الصلة، والذي توقّف العمل به عقب انتقادات حادّة، علماً بأن تطبيق القانون المشار إليه يوفر حماية لمئات الآلاف من العمال الذين هم في حاجة ماسة إليه، سواء للعاملين محلياً أم داخل "إسرائيل"، إضافة إلى إيرادات عامة كبيرة يمكن استثمارها في مشاريع نافعة.⁸⁷
- القيام بمراجعة شاملة لهيكلية النفقات لمختلف الوزارات والهيئات والسلطات العامة، بما في ذلك وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني البالغة 22.1% من إجمالي النفقات في سنة 2021 على أساس الالتزام.⁸⁸ في حين أنها في "إسرائيل" قد بلغت نحو 13.3% في موازنة 2022،⁸⁹ التي تتعرض للانتقادات الشديدة كلما اتجهت هذه المخصصات نحو الزيادة. وعليه، يقتضي الأمر إجراء تقييمات علمية لمثل هذه الحالات، وصولاً إلى تخصيصات عادلة ومبررة، مع الاستفادة من تجارب الآخرين.
- معالجة حالات الفساد المالي الذي تحدثت عنه جهات عديدة كتقرير الرقابة المالية والإدارية سنة 2020، وتقارير الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) AMAN-Transparency Palestine، وما نشر عبر وسائل الإعلام.⁹⁰
- وبدلاً من التمعن في إمكانية الاستفادة من الخطوات السابقة أو أي منها، فإن السلطة أعدت مرسوماً بقانون "ضريبة القيمة المضافة الجديد"، ويتضمن فرض ضريبة بنسبة 16% على جميع الأنشطة التجارية، وعلى جميع السلع، بغض النظر عن أهميتها وحيويتها للمستهلكين، وبالتالي، فالعدالة بندٌ منقوصٌ في هذا القانون.⁹¹
- وأما عن توقعات النمو لسنتي 2022-2023، فهي مرهونة بما يمكن إدخاله من إصلاحات حقيقية على هيكلية ومراكز المسؤولية للموازنة، وما يبذل من جهد في معالجة القضايا العالقة وحالات الفساد، وإعادة الالتزام بالقواعد المالية؛ خصوصاً البدء بإعداد تقديرات الموازنة العامة السنوية واعتمادها، قبل ستة أشهر من بداية كل عام مالي جديد. ومن ثم فإن النمو سيبقى في تقديرنا بنحو 1% و2% للإيرادات للسنوات 2022 و2023 على التوالي، استناداً إلى أنها حققت قفزات خلال سنتي 2020-2021 قد لا تتكرر على المستوى نفسه لاحقاً، وللنفقات بنحو 11% و7% على التوالي، خصوصاً وأن هناك العديد من الالتزامات الحكومية المتأخرة.

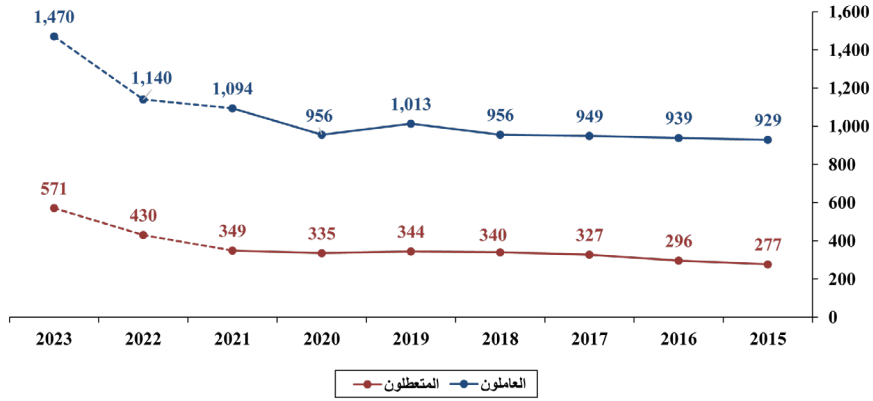
5. العمل والبطالة والفقر:

يُمثّل العنصر البشري أساس النشاط الاقتصادي، وعملياته الإنتاجية، والذي يتخذ شكل عمالة متعددة المهارات، إذ يشمل الحرفيين والمهنيين وذوي الاختصاص والخبرات في تخصصات شتى في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية، جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى كالأرض، والاستثمارات. ويرتبط العنصر البشري ارتباطاً مباشراً مع أعداد السكان الذين يتزايدون من مرحلة عمرية إلى أخرى ليتجهوا لاحقاً وتباعاً لسوق العمل، أملاً في الحصول على فرصة مناسبة، وتحاشياً للبطالة والوقوع في دائرة الفقر.

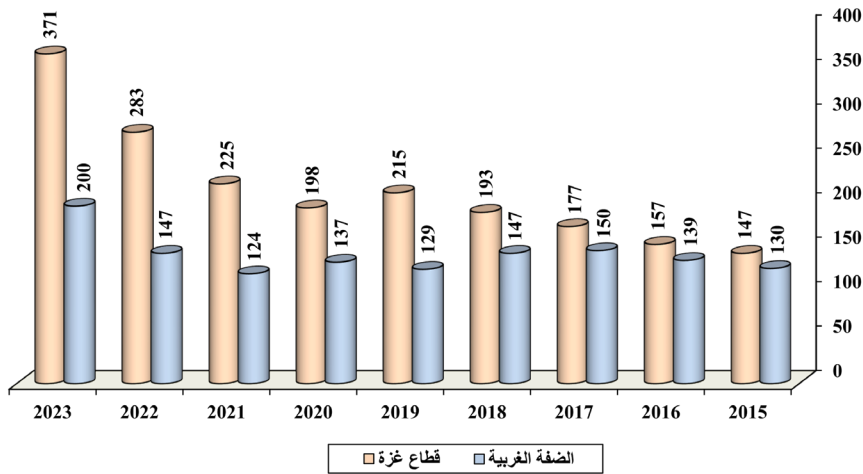
جدول 2/17: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2015-2023 (بالألف)⁹²

توقعات		فعلي							البيان	
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015		
1,318	1,014	940	867	881	849	820	792	783	القوى العاملة	الضفة الغربية
1,118	867	816	730	752	702	670	653	653	العاملون	
200	147	124	137	129	147	150	139	130	المتعطّلون	
15.2	14.5	13.2	15.7	14.6	17.3	18.4	17.5	16.6	نسبة البطالة (%)	
723	556	503	424	476	447	456	443	423	القوى العاملة	قطاع غزة
352	273	278	226	261	254	279	286	276	العاملون	
371	283	225	198	215	193	177	157	147	المتعطّلون	
51.3	50.9	44.7	46.6	45.1	43.1	38.8	35.4	34.8	نسبة البطالة (%)	
2,041	1,570	1,443	1,291	1,357	1,296	1,276	1,235	1,206	القوى العاملة	الضفة والقطاع
1,470	1,140	1,094	956	1,013	956	949	939	929	العاملون	
571	430	349	335	344	340	327	296	277	المتعطّلون	
28	⁹³ 27.4	24.2	25.9	25.3	26.2	25.7	23.9	23	نسبة البطالة (%)	
		145	125	133	127	122	116.8	112.3	العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات	
		22	–	23	22	21	20.8	22.4	العاملون في المستعمرات	

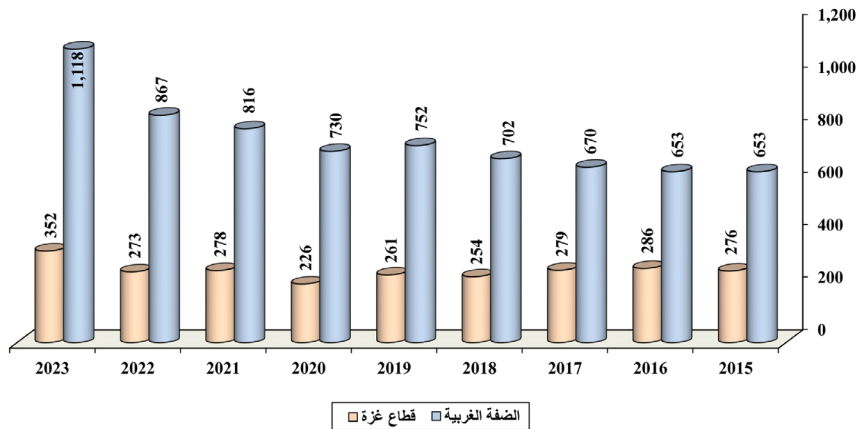
توزيع الأفراد من سن 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة (بالألف)



المتطلون الفلسطينيون في كل من الضفة والقطاع للسنوات 2015-2023 (بالألف)



العاملون الفلسطينيون في كل من الضفة والقطاع للسنوات 2015-2023 (بالألف)



أ. واقع العمل والبطالة:

يتضح من الجدول 2/17 أن سنة 2020 شكّلت وضعاً استثنائياً بشأن عدد المتعطلين، إذ إن غالبية الأنشطة خلال أزمة كورونا قد تراجعت قدرتها على توليد وظائف جديدة، بل حدث تقليص بنحو 46 ألفاً من الوظائف القائمة، علاوة على تناقص سوق العمل الإسرائيلي بنحو 8 آلاف فرصة عمل، هذا مع حالة من الإحباط سادت الكثيرين من حيث إحجامهم عن الالتحاق بسوق العمل، ومحصلة ذلك تناقص في أعداد العاملين، وزيادة محدودة في معدلات البطالة بين سنتي 2019-2020 من نحو 25.3% إلى 25.9%،⁹⁴ يقابل ذلك انعدام رسم وتنفيذ سياسة محددة تكفل التأثير إيجاباً في سوق العمل كمّاً وكيفاً، ومن دلالة ذلك:

- بقيت نسبة البطالة المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أعلى المستويات عالمياً، مع زيادة معدلاتها بين الإناث لتصل في أوساطهن إلى 40.1%، كما تُعدُّ أكثر ارتفاعاً في المخيمات مقارنة بالتجمعات الحضرية والريفية. إلى جانب ذلك، حدث تراجعاً في إنتاجية العمل خصوصاً في الأنشطة الكثيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الضفة.⁹⁵
- التباين الكبير والفروق الشاسعة في سوق العمل الفلسطيني لسنوات الدراسة بين قطاع غزة والضفة الغربية، إذ بلغت البطالة فيهما 44.7% و 13.2% لسنة 2021 على التوالي، والناجمة أساساً عن الفرص المتاحة لعمال الضفة للعمل خلف الخط الأخضر وفي المستوطنات. كما يتخذ معدل البطالة في القطاع اتجاهاً متزايداً مقابل استقرار نسبي عند مستوى منخفض في الضفة.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب (وهم الفئة العمرية 18-29 عاماً، ويبلغ عددهم نحو 1.16 مليون فرداً، ويمثلون 22% من مجموع السكان)، إذ بلغت 64% للإناث و 33% للذكور، وهي أعلى في القطاع (67%) مقارنة بالضفة (24%).⁹⁶
- أكثرية العاملين يصنفون ضمن القطاع غير المنظم⁹⁷ سنة 2000، بواقع 410 آلاف عامل وبنسبة 62% من مجموع العاملين. وأن 138 ألف عامل بنسبة 14% من مجمل العاملين تغيّبوا عن عملهم خلال سنة 2020.⁹⁸
- استمرار حالة التناقض في مجال الوظيفة العامة التي انبثقت عن الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2007 وما تزال. ومن صورها؛ عشرات الآلاف من الموظفين الحكوميين في القطاع يتقاضون رواتبهم من رام الله وهم ليسوا على رأس عملهم، إضافة إلى آخرين حُرِّموا من رواتبهم دون صدور أحكام بشأنهم، مقابل عشرات الآلاف من موظفي حكومة غزة لا يتقاضون رواتبهم كاملة.
- اعتماد سياسة حكومية، في خضم هذه الأوضاع، تمثّلت في المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2021-2025 لتكون مرجعية موحدة لأولويات السلطة الفلسطينية، والتي



تمّ إعدادها بواسطة كافة الشركاء لتحقيق تحولات إيجابية في أداء الاقتصاد.⁹⁹ ويبقى السؤال حول الأهداف التي تضمّنتها هذه الاستراتيجية التشغيلية في مجال خفض البطالة، وماذا تحقّق من هذه الأهداف منذ بدء العمل بها؟

- السعي لعقد مؤتمر دولي للمانحين، لدعم التشغيل في الضفة والقطاع، المتوقّع انعقاده في جنيف في آذار/ مارس 2022، بغرض الإسهام في خفض معدلات الفقر والبطالة، والاستجابة لمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.¹⁰⁰

ب. واقع الفقر وانعدام الأمن الغذائي:

يُعدُّ الفقر مشكلة عالمية يعاني منها الفقراء معاناة شديدة، وهي منتشرة في البلدان الفقيرة والغنية على حدٍّ سواء، ولخطورتها فقد حدّد العالم يوماً عالمياً لمكافحة الفقر منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of United Nations في كانون الأول/ ديسمبر 1992. ثم تجددت الدعوة بشكل أوسع في بداية الألفية الميلادية الثالثة، ليجري اعتماد الهدف الأول للتنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول سنة 2030، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولاراً يومياً.¹⁰¹

ومن الطبيعي أن ترتبط حالة الفقر بمعدلات البطالة ومستويات الأجور السائدة. وحرصاً من السلطة الفلسطينية على تحديد مستوى أجر يُجنّب العاملين الوقوع في دائرة الفقر، فقد أصدرت قراراً بتحديد الحد الأدنى للأجور بقيمة 1,450 شيكل شهرياً (نحو 448 دولاراً)، وبالرغم من ذلك فإن هناك من تقلّ أجورهم عن هذا المستوى الأجرى بنسبة 29% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لسنة 2021.¹⁰² ولقناعة الحكومة بأن مستويات الأجور ما تزال متدنيةً وغير عادلة، فإنها سعت مجدداً لزيادة الحد الأدنى إلى 1,880 شيكل (نحو 580 دولاراً)، ليجري تنفيذه من بداية نيسان/ أبريل 2022. وحسب آخر إحصائية رسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن خط الفقر والفقر المدقع لأسرة تتكون من خمسة أفراد (2 بالغين و3 أطفال) يبلغ 1,947 شيكل (نحو 609 دولارات)، 2,470 شيكل (نحو 762 دولاراً) على التوالي. وعليه لا يُشكّل الحد الأدنى الجديد للأجور في حالة تطبيقه حماية لمن هم في مستوى خط الفقر أو الفقر المدقع، خصوصاً في مجال الحياة المعيشية والقدرة على تحقيق الحد الأدنى من الضروريات التي يحتاجها الإنسان؛ فخلال سنة 2020 كان عدد الأسر الآمنة غذائياً أقل من نصف مجموع عدد الأسر الفلسطينية، مع فروقات شاسعة بين الضفة وغزة، ومن محافظة إلى أخرى، ومن تجمّع سكني إلى آخر.¹⁰³

وتبقى مشكلة الفقر أعمق بكثير من خلال قياس معدلاتها العامة، فقد يكون نصيب الفرد من الناتج عالياً والحد الأدنى للأجور مرتفعاً كحالة "إسرائيل"، إلا أن نسبة الفقر (دون احتساب

الانعكاسات المباشرة لجائحة كورونا) ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة 2019-2020، إذ ارتفعت للعائلات الفقيرة من 36.7% إلى 40.8%، وبين الأفراد من 32.2% إلى 36.3%، وبين القاصرين من 36.5% إلى 40.9%.¹⁰⁴ في حين يبلغ الحد الأدنى للأجور في "إسرائيل" 5,300 شيكل (نحو 1,636 دولاراً).¹⁰⁵ وهذا مثال لحالة البلدان الغنية التي تزداد غنى على حساب فقرائها. وتنعكس مستويات الفقر تلقائياً على القدرات الشرائية والمستوى الغذائي، الذي يحافظ على الصحة العامة والسلامة البدنية، وما لم يُستوفَ هذا المستوى فإن أضراره الصحية شديدة، وتكلفة علاجه باهظة.

ومن جانب آخر اتجه اهتمام وزارة التنمية الاجتماعية، التي تقدّم مخصصات مالية للأسر الفقيرة ضمن الموازنة العامة، نحو اعتماد مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية كأثر إيجابي على الفقراء وبما ينسجم مع استراتيجية الوزارة للسنوات 2017-2022، وذلك بإطلاق السجل الوطني وبدعم من البنك الدولي The World Bank.¹⁰⁶ إلا أن الأثر الإيجابي في حالة حدوثه يبقى جزئياً ومحدوداً، لا يغطي عموم الفقراء والمهمشين.

وليس خافياً ارتباط الفقر بالجوع ونقص الغذاء محلياً وعالمياً، وأن سوء التغذية يسبّب ضعف الكفاءة في مراحل الإنتاج، والتصنيع، والتوزيع، والنزاعات المحلية، والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، إذ إن أزمة الغذاء تفاقمت بفعل الفقر واتساع حالاته، وعدم العدالة في الدخل، والقدرة الإنتاجية، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا.¹⁰⁷

أما عن التوقعات لأوضاع القوى العاملة لسنتي 2022-2023، فإنها تظلّ في حدود الاتجاه العام لنمو أعداد المتعطلين ومعدلاتهم بما يتراوح بين 27-28%، مع فارق كبير جداً بين معدلاتها في الضفة والقطاع لصالح الضفة، مما يعني استمرار تفاقم هذا الوضع الكارثي بالنسبة للعاطلين، وتوسع حالات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويبقى التساؤل قائماً حول جدوى الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وكذلك جدوى التعويل على قطاع ريادة الأعمال في إيجاد فرص عمل للخريجين ضمن هذه الاستراتيجية،¹⁰⁸ أو جدوى ما يمكن أن يقدمه المؤتمر الدولي للمانحين في مجال زيادة مستويات التشغيل وفرص العمل. وعملياً فإن هذا التعويل مع أهميته إلا أن قدراته تظلّ محدودة على خفض معدلات البطالة العالية، أما الإنجاز الحقيقي في مجال خفض البطالة ومستويات الفقر العالية فيتحقق في رأينا أساساً بإنهاء الاحتلال، وبإنهاء ملف الانقسام، وإقامة حكومة وطنية قائمة على شراكة حقيقية ومنبثقة عن انتخابات وطنية بمختلف مستوياتها.

6. النشاط الصناعي:

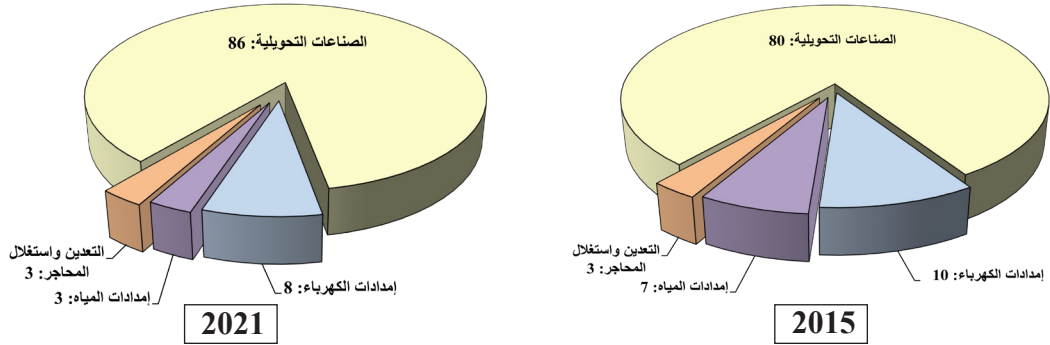
اقترن التطور الاقتصادي العالمي بحدوث ثورات صناعية متتابة، أسهمت في إدخال أساليب إنتاجية حديثة، وأغرقت الأسواق بمنتجات جديدة، سواء من خلال تصنيع وتشغيل الآلات أو المعدات، أم من خلال الطاقة المستخدمة في هذا التشغيل، بالإضافة إلى القدرة على التنقيب وصولاً إلى المعادن والنفط والغاز ومختلف مدخلات الصناعة. وقد أسهم هذا في انتقال العديد من بلدان العالم من حالة لأخرى لتصبح في عداد الدول المتقدمة. وتمتلك الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 الكثير من مقومات إحداث نهضة صناعية حين تتوفر الإرادة الحقيقية للتنمية والنهضة.

جدول 2/18: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2015-2023

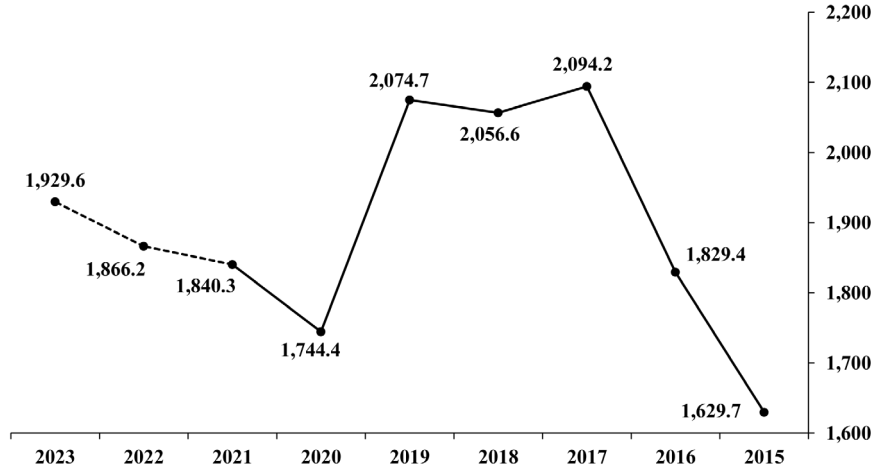
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)¹⁰⁹

توقعات		فعلي							البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
55.2	53.4	52.6	49.9	68.7	66.7	43	46.4	48.7	التعدين واستغلال المحاجر
1,660	1,605.4	1,583.2	1,500.7	1,779	1,762.8	1,756.8	1,499.6	1,302.4	الصناعات التحويلية
153.3	148.3	146.2	138.6	164.1	165.9	171.2	158.6	158.2	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
61.1	59.1	58.2	55.2	62.9	61.2	123.2	124.8	120.4	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات
1,929.6	1,866.2	1,840.3	1,744.4	2,074.7	2,056.6	2,094.2	1,829.4	1,629.7	المجموع
3.4+	1.4+	5.5+	15.9-	0.9+	1.8-	14.5+	12.3+	5.3-	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)
12.1	12.2	12.4	12.4	13.1	13.2	13.6	12	11.7	المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

مقارنة التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بين سنتي 2015 و2021 (%)



الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2015-2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ويتضح من الجدول 2/18 أن الصناعات التحويلية تأخذ المرتبة الأولى من حيث أشكال الصناعة، وبنسبة 86%، كدلالة على أهميتها القصوى من منطلق قدراتها الواسعة على توليد منتجات جديدة، ودورها في خدمة القطاعات الأخرى خصوصاً الزراعة، مع دور واعد في صناعات تدوير النفايات الصلبة، والوصول إلى مجتمع تختفي فيه مكبات النفايات. تليها إمدادات الكهرباء بنسبة 7.9%، ثم المياه والصرف والنفايات بنسبة 3.2%، وأخيراً التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.9%، وذلك حسب تقديرات سنة 2021. أما انخفاض إسهامات الأنشطة الأخرى غير التحويلية، فهو يعكس حالة القصور في معالجتها، خصوصاً في ضوء أهميتها المتزايدة.

ويظهر أن هناك انخفاضاً في صناعات التعدين واستغلال المحاجر، بالرغم من الاحتياجات الضخمة كالأحجار والرخام والجرانيت، حيث يأتي هذا البند في الترتيب الأول لقائمة أعلى عشرة أصناف من الصادرات الفلسطينية. كما يذخر شاطئ غزة باحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، إذ

جرى إيقاد شعلة آبارها في أيلول/سبتمبر 2000، دون أن يتمكن الجانب الفلسطيني حتى الآن من الحصول على حقه في الاستفادة منها.

أما عن تطور النشاط الصناعي في مجمله، فقد ظلّ محدوداً ومقلّباً من سنة إلى أخرى، وبقي إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 12.7% كمتوسط للسنوات 2015-2019 مقارنة بنحو 15.4% كمتوسط للسنوات 2000-2004،¹¹⁰ وذلك بالرغم مما ذُكر من اعتماد سياسة الانفكاك عن "إسرائيل"، ومن ثمّ الرغبة في توسيع المنتج الوطني، واعتماد النافذة الاستثمارية للمدن الصناعية. وقد يكون اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المقاصة، كأبرز مصادر الإيرادات العامة، قد حال دون حدوث قفزة ملحوظة في النشاط الصناعي، الذي اقترن بإلغاء وزارة الصناعة التي كانت قائمة في بدايات قدوم السلطة الفلسطينية.

وباستقراء واقع الصناعة في مناطق السلطة الفلسطينية لسنة 2021، نجد أنها تُصنّف في عداد الصناعات الصغيرة أو الصغيرة جداً، إذ يبلغ عدد مؤسساتها 21 ألفاً، ويعمل بها 109 آلاف عامل، بانخفاض مقداره 10% مقارنة بسنة 2019، وبواقع 5.2 عامل/مؤسسة، وتعتمد بشكل كبير على التشغيل الأسري غير مدفوع الأجر، إذ شكّل أصحاب العمل وأسرههم نحو 22.6% من المجموع الكلي للعاملين. وخلال الفترة 1994-2020 تراجع إسهام النشاط الصناعي من الناتج المحلي من 22% إلى 13%.¹¹¹ أما النمو سنة 2021، فقد شهد توسعاً نسبياً بنحو 5.5%، بينما تُظهر توقعات سنة 2022 تراجعاً ليصبح هذا النمو محدوداً بواقع 1.4% فقط.¹¹²

ومن المتوقع أن يبقى النمو في سنة 2023 في حدود المتوسط العام للنمو خلال الفترة 2015-2022، وتقدر بنحو 3.4%، والذي يقارب متوسط معدل النمو للناتج الصناعي لسنتي 2021-2022، بشكل يعكس تعثّر تطبيق سياسة الانفكاك والتخلص من التبعية لـ"إسرائيل" وسياسة التنمية بالعناقيد، بما في ذلك العنقود الصناعي، والتي تستلزم بدورها اتباع منهجيات مدروسة ضمن سيناريوهات زيادة الاستثمارات العامة، وتنظيم قطاع الصناعة وتطويره، وحماية المنتج الوطني، وتطبيق قانون مكافحة الإغراق، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة للسنوات العشر.

7. النشاط الزراعي:

كان للنشاط الزراعي عبر الزمن، وما يزال، دوراً مهماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي لكثير من المحاصيل الزراعية، وتغطية احتياجات السوق المحلية من المنتجات الغذائية والضرورية، باعتباره نشاطاً إنتاجياً تقليدياً مرتبطاً بالمساحات المتاحة للاستصلاح والاستغلال الزراعي، ومدى وفرة مياه الريّ، مع القدرة على مواكبة التطورات التقنية القادرة على زيادة الإنتاجية والاستفادة من المساحات الضيقة والمحدودة. وفي الحالة الفلسطينية تشد الحاجة لاستغلال كافة المساحات

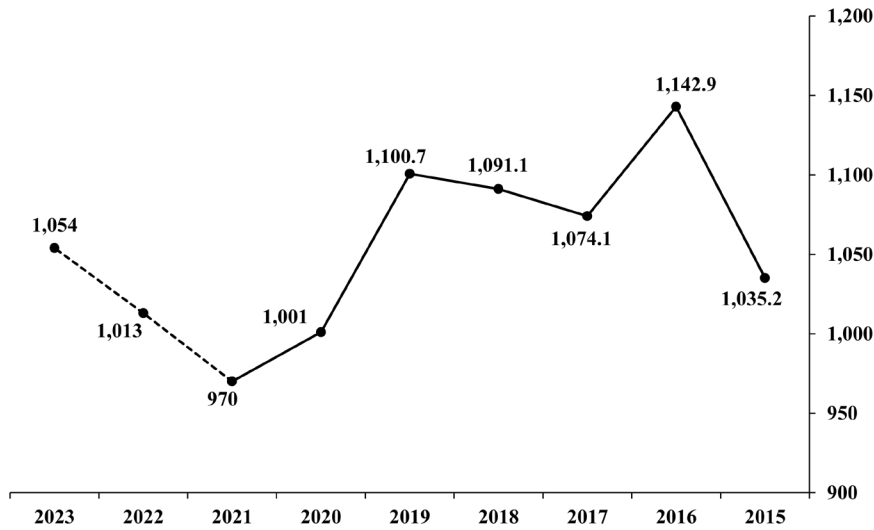
القابلة للزراعة، وتكثيف هذا النشاط كتثبيت للهوية الفلسطينية، والحدّ من الهجمة الاستيطانية الآخذة في التصاعد بلا هوادة، بالرغم من ما يبذله المواطنون من تضحيات لإيقاف هذا التمدد على حساب أصحاب الأرض الشرعيين.

جدول 2/19: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2015-2023
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)¹¹³

توقعات		فعلي							البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1,054	1,013	970	1,001	1,100.7	1,091.1	1,074.1	1,142.9	1,035.2	القيمة*
3.9+	4.4+	3-	9.1-	0.9+	1.6+	6-	10.4+	4-	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)
6.6	6.6	6.5	7.1	7	7	7	7.5	7.4	المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

* يشمل أنشطة الحراثة وصيد الأسماك.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2015-2023
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ويتضح من الجدول 2/19 أن سمة النمو الزراعي الراهنة تميل إلى التقلب من حيث الارتفاع والانخفاض وببطء النمو، مع اتجاه إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي نحو التراجع. وبالرغم من الدور الذي يمكن لهذا النشاط أن يستوعبه في تشغيل العمالة الزراعية، يلاحظ أن هذه النسبة تضاعلت، خصوصاً أنها مثّلت نحو 14.1% سنة 2008 ثم 6.4% سنة 2020.¹¹⁴

إن هذا التراجع الذي يعانيه القطاع الزراعي من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي أو في نسبة العاملين يعود لأسباب عديدة، كانهخفاض مخصصاتها المالية الحكومية ضمن اعتمادات الموازنة العامة السنوية والبالغة فقط 0.9%،¹¹⁵ والتوسع الاستيطاني واعتداءاته المتكررة وحرمان المزارعين من زراعة مساحات شاسعة من أراضيهم.

يحدث هذا بالرغم من القرارات المعتمدة لصالح الفلسطينيين في مجال الحق في السيادة الدائمة على مواردهم الطبيعية.¹¹⁶ وبالتالي، فهناك حاجة شديدة نحو تفعيل هذه القرارات من خلال وحدة النهج في مجال المقاومة الشعبية ودعمها، وكذلك في مجال الوحدة الوطنية المفقودة.

وتبقى الزراعة نشاطاً واعداً، إذ إنها تتعامل مع شرائح شتى من أصحاب الأرض والمزارعين والمهنيين الذين تتوفر لديهم قدرات لا محدودة في العطاء، بما فيها العناية بالمساحات الصغيرة وداخل البيوت، في نشاط متنوع بين أصناف شتى من المحاصيل والثروة الحيوانية والداجنة، والتي تلقى اهتماماً واسعاً من المؤسسات غير الربحية في الداخل والخارج، في ظل إدماج الخبرات الواسعة والطاقات المبدعة.¹¹⁷

ولعل المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي يكون لها دور في نهضة النشاط الزراعي، من خلال رؤيتها المتمثلة في السعي لتنمية زراعية مستدامة بخدمات تمويلية مميزة، ومن خلال رسالتها في تحسين مستوى الأمن الغذائي ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.¹¹⁸

أما عن توقعات نمو النشاط الزراعي لسنة 2022 فهي تقدر بنحو 4.4%، وفقاً لتنبؤات الإحصاء الفلسطيني المنطلقة من حصة النشاط الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأما عن توقعات 2023 فتبقى رهناً بتحرك حكومي جاد يدعم هذا النشاط بكل السبل الممكنة، ويزيد من مخصصاته واحتياجاته الاستثمارية كميّاه الري والطاقة النظيفة والتعويضات الضرورية، مع احتضان صغار المزارعين والمصدرين وتحفيز العمل الشبابي التطوعي ولجم الاستيطان. وما لم تتوفر مثل هذه المقومات فإن توقعات النمو تبقى محدودة وبأقل من السنة السابقة عند 3.9%.

8. التبادل التجاري الخارجي:

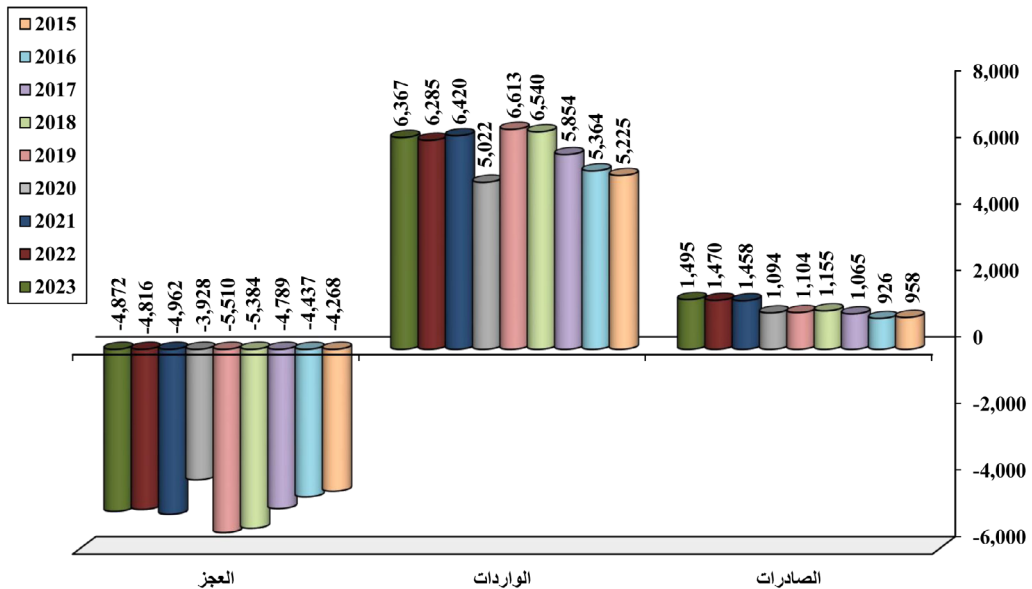
يشكل التبادل التجاري الخارجي أحد الأنشطة الاقتصادية التي تربط بلدان العالم بعضها ببعض، كصورة من صور العلاقات الدولية واسعة الانتشار. ولأهمية هذه المبادلات حرص المجتمع الدولي على تنظيمها بما يحقق مصالح مختلف الأطراف من حيث انتظام وتطوير هذه المبادلات، وتذليل الصعوبات ضمن منظمة التجارة العالمية World Trade Organization. وتسعى السلطة الفلسطينية على أن تكون جزءاً من هذه المنظومة، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع كثير من البلدان العربية والأجنبية والسعي للانضمام لهذه المنظمة.

جدول 2/20: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2015-2023
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)¹¹⁹

توقعات		فعلي							البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
7,862	7,755	7,878	6,116	7,717	7,695	6,919	6,290	6,183	حجم التبادل التجاري
1,495	1,470	1,458	1,094	1,104	1,155	1,065	926	958	الصادرات
6,367	6,285	6,420	5,022	6,613	6,540	5,854	5,364	5,225	الواردات
4,872-	*4,816-	4,962-	3,928-	5,510-	5,384-	4,789-	4,437-	4,268-	العجز
9.2	9.2	8.3	7	6.4	7.1	6.6	6	6.9	نسبة الصادرات من الناتج المحلي (%)
76.5	76.6	77.3	78.2	83.3	82.3	81.8	82.7	81.7	نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)
30	30.1	28.3	25.3	32.2	33.1	29.7	28.8	30.5	نسبة العجز من الناتج المحلي (%)

*هناك فروقات محدودة راجعة للتقريب.

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2015-2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



يتضح من الجدول 2/20 أن مؤشرات التبادل التجاري تتجه نحو الزيادة مع التقلب سواء من حيث الصادرات أم الواردات. وبصورة عامة يشير حجم صادرات سنة 2020 إلى حالة متدنية منسوبة إلى الواردات، وهي أكثر هبوطاً في قطاع غزة، والتي تُعزى إلى ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء معيقات الحركة والتنقل والنفاذ، إلى جانب عوامل أخرى كمستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج ووفورات الحجم وغيرها.¹²⁰

وإذا كان ارتباط السلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي متزايداً بشكل كبير، إلا أنه أكثر ارتباطاً مع "إسرائيل" وبنسبة 84% و55% للصادرات والواردات على التوالي لسنة 2020، حيث بلغت الصادرات إلى "إسرائيل" نحو 886 مليون دولار والواردات 3,343 مليون دولار.¹²¹ ويتخذ الاتجاه العام للصادرات والواردات نمواً متزايداً مع بعض التقلب، مما يعكس أهمية هذه المبادلات والمزايا المترتبة عليها والتحديات التي تواجهها؛ إلا أن السمة الغالبة لهذه التجارة هي العجز الشديد في الميزان التجاري الفلسطيني، وأن هذا العجز يُشكل نسبة مرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما بقيت نسبة الصادرات إلى الواردات للسنوات المذكورة عند مستوى متدنٍ.

يعد استمرار هذا العجز علامة واضحة على ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة، كما يعكس مواطن ضعف الاقتصاد الفلسطيني، ومحدودية قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي، مما يدفعه إلى اللجوء للعالم الخارجي لتوفير النقص في احتياجاته وتحديدًا مع "إسرائيل" التي تسمح لسلعها بالتدفق الحر إلى السوق الفلسطيني، سواء بصورة مشروعة أم غير مشروعة، مع فرض قيود مشددة على الصادرات الفلسطينية، ومن ثم حرمان الفلسطينيين من الاستفادة بالمزايا المتعددة، المتاحة على امتداد الكرة الأرضية.¹²²

وعلى المستوى الجغرافي، احتلت تركيا المرتبة الثانية في الدول التي تستورد منها السلطة الفلسطينية بنسبة 10.1%، ثم الصين بنسبة 6.8%. أما بالنسبة للصادرات فجاءت الأردن في المرتبة الثانية من الدول التي تصدر إليها السلطة بنسبة 6.5% لسنة 2019 (انظر جدول 2/21).

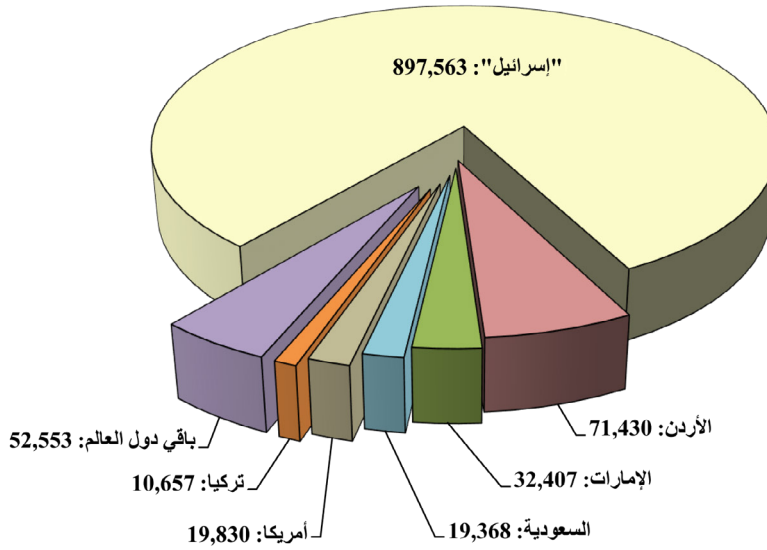
ومن الواضح أن الاستراتيجية الوطنية للتصدير ما تزال تواجه الكثير من المعوقات من منطلق ما تسعى لتحقيقه. إذ سبق أن تحدد لهذه الاستراتيجية عدة أهداف؛ وأهمها تحقيق نمو إجمالي في صادرات القطاعات الإنتاجية خلال الفترة 2014-2018، بنسبة 67%، وبمعدل نمو سنوي 13%، وبحيث تزيد الصادرات خلال الفترة نفسها بنحو 722 مليون دولار.¹²³ إلا أن الوضع على أرض الواقع لا يشير إلى تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الشأن.

وقد تكون هذه النتائج قد شكّلت لاحقاً حافزاً للحكومة في قطاع الطاقة، الذي يحظى بالأولوية باعتباره من مدخلات الصناعة المهمة، ومن صور ذلك إنشاء شركة غاز فلسطين في 2021/9/6 على أمل تحرير قطاع الطاقة، وتسهيل استغلال الموارد الطبيعية، وإدارة خطوط الغاز الناقلة وخطوط التوزيع.¹²⁴ هذا مع الاهتمام بالطاقة المتجددة، وإعطائها مكانة الأولوية كرمز سيادي على الأرض وعلى الموارد، ويأتي ذلك في إطار التوجهات العالمية الخاصة بتطوير مصادر الطاقة النظيفة.¹²⁵

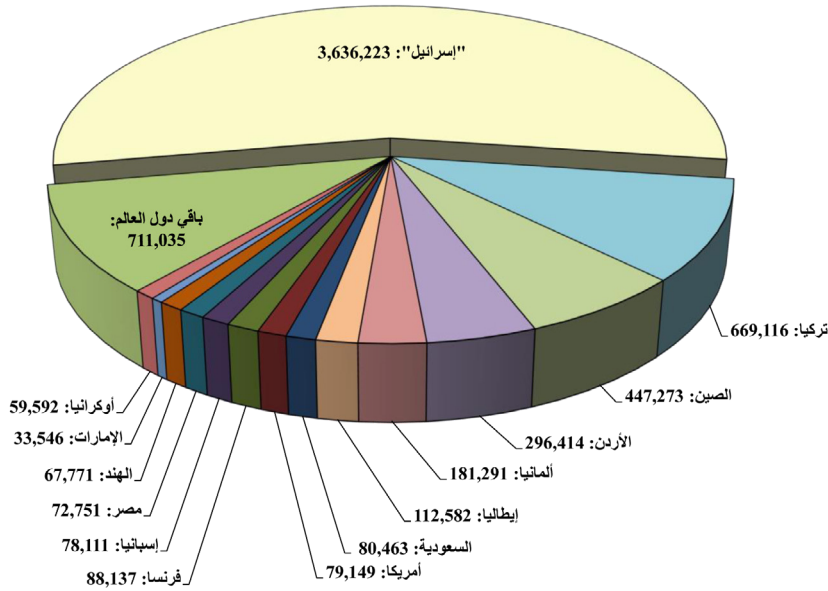
جدول 2/21: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2018-2019 (بالألف دولار)¹²⁶

الواردات الفلسطينية من:		الصادرات الفلسطينية إلى:		حجم التبادل التجاري		البلدان
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
3,605,845	3,636,223	967,462	897,563	4,573,307	4,533,785	"إسرائيل"
657,812	669,116	7,760	10,657	665,572	679,773	تركيا
424,918	447,273	489	197	425,407	447,470	الصين
199,022	296,414	73,953	71,430	272,975	367,844	الأردن
209,320	181,291	2,090	2,230	211,409	183,521	ألمانيا
110,308	112,582	1,108	1,428	111,415	114,010	إيطاليا
87,647	80,463	21,009	19,368	108,655	99,831	السعودية
68,134	79,149	14,532	19,830	82,665	98,979	أمريكا
110,246	88,137	878	1,648	111,124	89,785	فرنسا
81,909	78,111	127	139	82,036	78,250	إسبانيا
93,789	72,751	9	15	93,799	72,766	مصر
66,214	67,771	444	926	66,658	68,697	الهند
33,854	33,546	26,413	32,407	60,267	65,954	الإمارات
88,594	59,592	-	-	88,594	59,592	أوكرانيا
701,978	711,035	39,360	45,970	741,341	757,006	باقي دول العالم
6,539,590	6,613,454	1,155,634	1,103,808	7,695,224	7,717,263	المجموع

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2019 (بالألف دولار)



الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2019 (بالألف دولار)



أما عن توقعات النمو للسنتين 2022-2023، فليس هناك ما يشير إلى إمكانية حدوث اختراق حقيقي بما يتجاوز المعدلات الراهنة لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات، وتبقى الآمال معقودة نحو حدوث صحة في مجال تفعيل الاتفاقيات التجارية المبرمة مع عشرات من بلدان العالم، ولا يأتي ذلك إلا من خلال جهود كبيرة وعمل دؤوب

متواصل في مواجهة سياسات المحتل وممارساته. وما لم يتحقق ذلك تبقى حركة التبادل التجاري لسنة 2022 في حدود تقديرات الإحصاء الفلسطيني المتمثلة في التوسع في الصادرات بنسبة 0.8%، وتقليص الواردات بنسبة 2.1%. أما التوقعات لسنة 2023 فتتجه نحو تحفيز الصادرات نسبياً وإبقاء نمو الواردات عند مستوى منخفض بحيث يتحقق نمو بمعدل 1.7% و 1.3% على التوالي.

9. الدعم الخارجي والمساعدات الأجنبية:

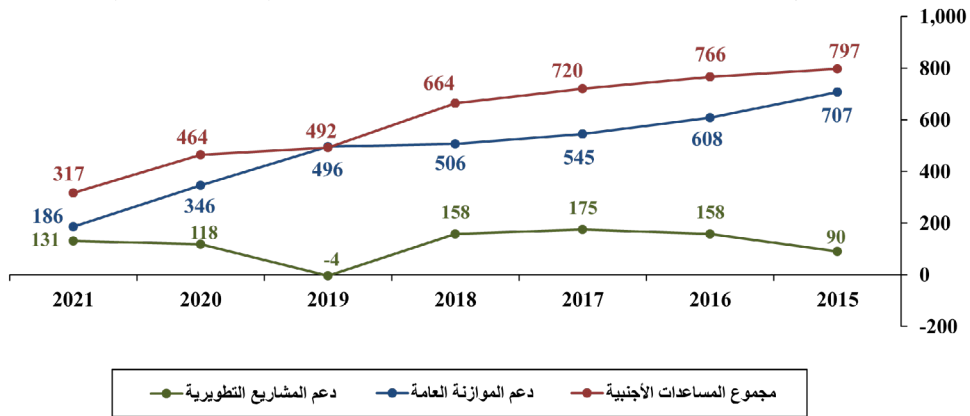
ارتبط الدعم الخارجي على الدوام بالحالة الفلسطينية، خصوصاً مع نشأة السلطة تحت الاحتلال واستتبعاته القاسية، وحاجتها الماسة إلى هذا الدعم، الذي ارتبط أساساً بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن التوسع في الإنفاق العام وتزايد عجز الموازنة قاد إلى توجيه الجزء الأكبر من هذا الدعم نحو تغطية العجز المشار إليه، مع توجيه جزء أقل أو محدود نحو المشاريع التطويرية.

جدول 2/22: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2015-2023 (بالمليون دولار)¹²⁷

توقعات		فعلي							البيان
		2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2023	2022								
600	500	186	346	496	506	545	608	707	دعم الموازنة العامة
200	150	131	118	4-	158	175	158	90	دعم المشاريع التطويرية
800	650	317	464	492	664	720	766	797	مجموع المساعدات الأجنبية
23.1+	105+	31.7-	5.7-	25.9-	7.8-	6-	3.9-	35.2-	معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)
25	23.1	41.3	25.4	0.8-	23.8	24.3	20.6	11.3	حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)

* يرجع إلى قيام وزارة المالية بإرجاع نحو 125 مليون دولار (وفق المعطيات المذكورة) إلى القنصلية الأمريكية كرد فعل للخطوات الأمريكية بشأن القدس.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2015-2021 (بالمليون دولار)



ومن الجدول 2/22 يتضح أن تراجع الدعم بشقيه كان السمة الغالبة عبر السنوات 2015-2021 مع بلوغه حداً غير مسبوق سنة 2021، إذ مثل الانخفاض نحو 31.7%، مع تقلب شديد في مخصصات المشاريع التطويرية. وكانت وطأة هذه التطورات شديدة من حيث القدرة على الوفاء بالخدمات العامة الموكلة إلى السلطة الفلسطينية، مع التوسع في الاستدانة المحلية بشكل كبير لتعويض هذا النقص. ويستلزم هذا التسليم بأن الدعم الخارجي غير ملزم للدول التي تقدمه؛ إذ يتم طوعية ويخضع لظروف وسياسات البلدان المانحة ذاتها، من حيث قدراتها وقناعاتها، وهو في معظم الأحيان يكون ذا أجندة سياسية.

أما عن التوقعات بشأن مستقبل مسار هذا الدعم للسنتين القادمتين 2022-2023، فنرى أنها تظل رهناً بالمشهد الداخلي للبلاد، من حيث الفشل أو النجاح في الوصول إلى وفاق وطني، مع استغلال الاحتلال للوضع السائد؛ لإجبار السلطة الفلسطينية على تقديم مزيد من التنازلات في مسار الخيارات المتاحة لفرص الحل النهائي. وعملياً، تتجه المسارات على الأرض نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين كأولوية على ما عداها، وكسياسة أصبحت تلقى قبولاً دولياً، يأخذ في حسبانها التوافق مع "إسرائيل"، مع تحفيز الدول الأخرى للسير في هذا الاتجاه. وعليه، فيتوقع زيادة هذا الدعم لسنتي 2022-2023، ليصل في تقديرنا لنحو 500 مليون دولار و600 مليون دولار على التوالي، ودعم المشاريع التطويرية لنحو 150 مليون دولار و200 مليون دولار على التوالي، في ظل بدايات مشجعة للدعم، بدأت مع بدايات كانون الثاني/يناير 2022 من خلال توقيع اتفاقيات مع البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 33 مليون دولار للبنية التحتية.¹²⁸ ويبقى أن تعزز هذه القناة ما قد تسفر عنه التطورات اللاحقة في مجال الجهود الفلسطينية والجهود المساندة لها.

أما فيما يتعلق بالجهات والدول المانحة في سنة 2021، فقد تصدرت الجزائر قائمة المساعدات بمبلغ 97.3 مليون دولار، ثم البنك الدولي بمبلغ 48.4 مليون دولار، تليه

الأكلية الفلسطينية الأوروبية PEGASE بمبلغ 29.9 مليون دولار. أما سنة 2020 فقد تصدرت الأكلية الفلسطينية الأوروبية الدول المانحة بمبلغ 221.1 مليون دولار، تلاها البنك الدولي بمبلغ 86.9 مليون دولار، تبعته السعودية بمبلغ 31.3 مليون دولار. ويلاحظ إضافة منح خاصة لمواجهة جائحة كورونا بدأت بمبلغ 300 ألف دولار سنة 2020، وارتفعت لتصل إلى مبلغ 83.3 مليون دولار سنة 2021. كما يُلاحظ انخفاض حادّ في التمويل العربي لسنة 2020، ليبلغ 38.6 مليون دولار بعد أن كان قد بلغ 267.9 مليون سنة 2019 (انظر جدول 2/23).

جدول 2/23: مصادر التمويل والدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2018-2021

(بالمليون دولار)¹²⁹

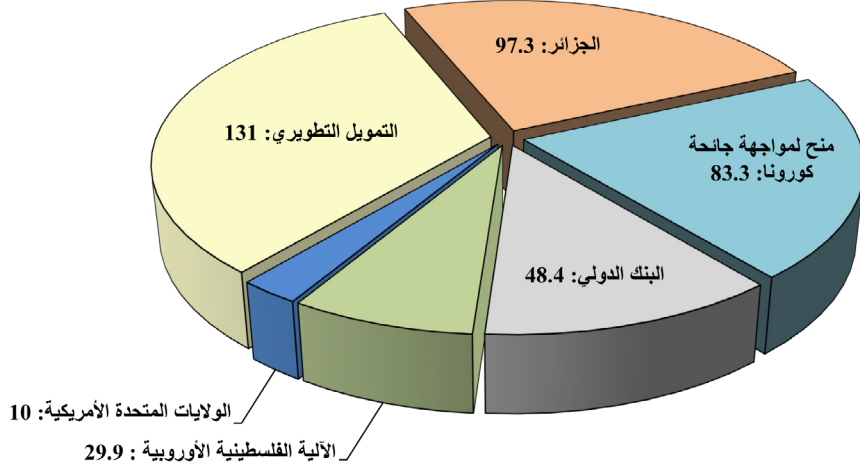
المصدر	2018	2019	2020	2021
تمويل الدول العربية	305.5	267.9	38.6	97.3
– المملكة العربية السعودية	222.4	176.4	31.3	–
– الجزائر	26.7	28.7	–	97.3
– قطر	–	52	6.3	–
– عُمان	–	–	1	–
– مصر	3.6	–	–	–
– الكويت	52.6	–	–	–
– العراق	–	10.8	–	–
تمويل المجتمع الدولي	210.1	275.3	317.1	88.3
– الأكلية الفلسطينية الأوروبية	183.8	196.1	221.1	29.9
– البنك الدولي	10.4	64.9	86.9	48.4
– الولايات المتحدة الأمريكية	–	–	–	*10
– فرنسا	9.5	9.4	9.1	–
– تركيا	6.4	4.9	–	–
التمويل التطويري	160	-9.4	131.5	131
منح لمواجهة جائحة كورونا	–	–	0.3	83.3
المجموع	675.6	533.8	487.5	**399.9

ملاحظة: اختلاف في أرقام الدعم الخارجي والتمويل التطويري بين الجدولين 2/22 و 2/23، وذلك بسبب اختلاف سعر صرف الشيكال المعتمد كمعدل سنوي بين سلطة النقد ووزارة المالية للسلطة.

* دعم مستشفيات القدس.

** ثبتت وزارة المالية مجموع الدعم بنحو 316.6 مليون دولار، دون احتساب المنح المخصصة لمواجهة جائحة كورونا في سنة 2021، والذي تمّ احتسابه في مجموع الجدول.

مصادر التمويل والدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2021 (بالمليون دولار)



10. الانعكاسات الاقتصادية للحصار على قطاع غزة:

يعتمد قطاع غزة اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي من خلال انتظام حركة السفر، والمبادلات عبر المعابر المتاحة، غير أن إحكام الحصار الإسرائيلي براً وبحراً وجواً مع تقنين تأمّ للحركة المسموح بها؛ كان له انعكاسات اقتصادية وحياتية شديدة في ظلّ أن قطاع غزة يُمثّل شريطاً حدودياً بمساحة ضئيلة، وموارد محدودة، وخصوبة عالية ونمو سكاني عالٍ بلغ 32.9 مولوداً لكل ألف نسمة،¹³⁰ مما جعل عدد السكان نهاية 2021 يقفز إلى 2.137 مليون نسمة.

وعلى صعيد حركة الأفراد فقد جرى منع عمال غزة من الاشتغال خلف الخط الأخضر بشكل تام منذ 2005، والذي كان يقدر بعشرات الآلاف، مع تقنين السفر إلى الخارج لمختلف الأغراض. وقد أدى ذلك إلى تصاعد أعداد البطالة ومعدلاتها بشكل كبير، ليصل عددها نحو 225 ألف متعطل حسب سنة 2021، وبالتالي، حرمان هذه الشريحة من فرص العمل واكتساب الدخل، مقرونة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ هذا إلى جانب الكمّ الكبير من الحالات المتعقفة.

كما أثار الحصار على إمدادات الكهرباء وتوزيعها التي لا يتوفر منها سوى 8 ساعات يومياً على أكثر تقدير، مع إلحاق الضرر بالمستهلكين والمنتجين، وتحملهم لأعباء ونفقات إضافية للحصول على حدّ أدنى من البدائل، وتكرار حوادث الحريق وسقوط الضحايا. وأصبح 30% من سكان غزة محرومين من حقهم في المياه نتيجة الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي. هذا بالإضافة إلى عدم صلاحية مياه الشرب بنسبة تتجاوز 95%، بالرغم من الاستثمارات التي وُجّهت نحو تحلية مياه البحر والمياه الجوفية، كما أن مشاريع تحلية المياه لم تمنع انتشار السموم بها، ليصبح سكان غزة

عرضة للتسمم البطيء، حيث يظل الاحتلال الإسرائيلي والحصار عقبة كُداء في وجه أيّ تحسُّن نوعي في القطاع.¹³¹

ولذلك فقد وجهت سلطة المياه وجودة البيئة بغزة نداء استغاثة، لإيجاد حلٍّ لأزمة المياه؛ التي تعاني من تلوث حادٍّ وخطر لمياه الخزان الجوفي، لأن أكثر من 97% من آبار مياه البلديات لا تتوافق جودة مياهها مع المعايير الخاصة بجودة مياه الشرب.¹³²

ولقد امتدت انعكاسات الحصار إلى تدني حالة البنية التحتية كالصرف الصحي، إذ تمّ توجيهه نحو التربة ووصل إلى الأحواض الجوفية، وأصبحت شواطئ البحر ملوثة بنسبة 75%، وآبار المياه بالنترات بنسبة 124%، ومحطات التحلية بالبكتيريا بنسبة 65%.¹³³ وحُرم السكان من قضاء وقت للتنزه والاستجمام والتخفيف من معاناة الحياة اليومية، خصوصاً صيفاً.

يحدث هذا بالرغم من دور الاتحاد الأوروبي، وما نُكر عن نظرتة إلى القطاع كأولوية، مع استعداده لدعم أي خطوة ناجعة، في ظلّ تحديات عديدة لم يتم التعامل معها بعد، باعتبار أن الإغلاق والحصار المطبق وحالة الانقسام تضاعف من مهمة التعافي الفعّال.¹³⁴

ومن صور المعاناة الأخرى:

- فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعدّها "إسرائيل" مزدوجة الاستخدام، مما يسهم في تدهور أوضاع البنية التحتية والاقتصادية والصحية والتعليمية، ونقص المضخات، ومعدات الاتصال، ومولدات الكهرباء الكبيرة، وأنواع متعددة من الأخشاب، والرافعات، والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأجهزة التصوير بالأشعة السينية.¹³⁵
- تضرر المزارعون نتيجة حرمانهم من زراعة أراضيهم، خصوصاً على امتداد الشريط الحدودي، فهناك 35% من الأراضي الصالحة للزراعة محظور العمل فيها.¹³⁶
- استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية؛ نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والحصار المشدد، لتصل نسبة البطالة إلى 48%، والفقر إلى 53%، وانعدام الأمن الغذائي إلى 68%، مما يشكلّ عقاباً جماعياً لسكان القطاع.¹³⁷
- فرض حظر على تصدير منتجات القطاع، وفي استثناءات محدودة تسمح "إسرائيل" بتصدير كميات ضئيلة من السلع، معظمها إلى الضفة والقليل إلى "إسرائيل" والعالم الخارجي. وتعاذل صادرات تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 ما نسبته 13.8% فقط من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في حزيران/ يونيو 2007، والتي كانت تبلغ 4,500 شاحنة.¹³⁸
- ضآلة حجم الصادرات الغزيّة في سنة 2019 مقارنة بحجم صادرات الضفة، إذ مثّلت 1% فقط وبقيمة 11.1 مليون دولار لقطاع غزة، و1,092.7 مليون دولار للضفة.¹³⁹



- تضرر الصيادون بشكل كبير نتيجة الحصار، حيث بلغت نسبة الفقر بينهم 95%، وبالرغم من أن من حقهم الصيد في حدود 20 ميلاً بحرياً، إلا أن المسموح به من الاحتلال لا يتجاوز 12 ميلاً في أحسن الظروف.¹⁴⁰
 - اقتران الحصار بشنّ حروب متتالية، خلّفت دماراً هائلاً في الأبنية، والأبراج السكنية، والمرافق العامة والخاصة، والبنية التحتية، والمنشآت الزراعية والتجارية والصناعية، مع فرض قيود مشددة على حركة الإعمار.
 - بلغت الخسائر الناشئة عن عدوان "إسرائيل" في أيار/ مايو 2021 على غزة نحو 190 مليون دولار، وهي محسوبة على أساس الخسائر في تدفقات الاقتصاد، الناجمة عن الغياب المؤقت للأصول التي تعرضت للضرر، إضافة إلى خسائر مادية أخرى يلزم تغطيتها لاستكمال عملية التعافي وإعادة الإعمار، وتقدر بنحو 485 مليون دولار خلال الـ 24 شهراً، بدءاً من إصدار التقرير في حزيران/ يونيو 2021.¹⁴¹
 - ما يزال هناك عجز كبير في الأموال اللازمة لإعادة الإعمار على امتداد الحروب الثلاث الأولى وبنحو 72% من قيمة التعهدات، مما جعل قطاع غزة بيئة غير صالحة للاستثمار أو الحياة، واضطّر الكثير من رجال الأعمال إلى نقل أنشطتهم إلى الخارج، بحثاً عن بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار. وفوق ذلك، فإن معدلات البطالة في غزة تمثل ثلاثة أضعاف ما هو سائد في الضفة سنة 2020 كدليل على الفجوة الواسعة بينهما، والتي تتسع من وقت لآخر. إضافة إلى نزوح الشباب نحو الخارج بحثاً عن فرص العمل أفراداً أو جماعات وفي ظروف غير مواتية ومخاطر كبيرة.¹⁴²
 - هناك مؤشرات تُعزّز الرغبة في النزوح أو الهجرة، ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 مثلاً غادر القطاع عبر معبر رفح 11,923 مسافراً وعاد إليها 8,477 مسافراً، بفارق نسبته نحو 28.9% بين المغادرين والعائدين.¹⁴³
 - ما زال سكان غزة ضحايا لأشكال متنوعة من العقاب الجماعي، الذي تفرضه "إسرائيل" من خلال الحصار، الذي تتفاقم حدّته دورياً من خلال العمليات العسكرية وأشكال العدوان المختلفة.¹⁴⁴
- إن الترجمة المباشرة لأضرار الحصار الاقتصادي والانقسام والحروب، جعلت الغالبية العظمى من السكان تعتاش على برامج الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر، فخلال النصف الأول من سنة 2021 استفادت 297 ألف أسرة، بواقع نحو 1.5 مليون فرداً، يمثلون نحو 70% من مجموع سكان القطاع بتكلفة بلغت 107 ملايين دولار، وبمتوسط نحو 360 دولاراً فقط للأسرة الواحدة خلال ستة أشهر.¹⁴⁵ هذا بخلاف شرائح أخرى متعففة، لا تقلّ حاجة عن هذه الفئات لم

تستفد من هذه المخصصات على الرغم من ضاقتها، في ظل أن قطاع غزة يبقى سجيناً كبيراً لا تتوفر فيه الحقوق الأساسية التي تكفلها القوانين المحلية والدولية للسجناء.

11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة الفلسطينية 2022-2023:

إن الوقائع الحاضرة لأداء السلطة وما سبقها على امتداد مسيرتها منذ أوصلو، تمثل أحد أبرز الركائز لبناء توقعات حول الأداء المستقبلي، فمنذ البداية كان هناك خروجٌ عن نهج اقتصادي قائم على التخطيط التنموي الذي تجلّى في ”البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994-2001“، الذي أعدّه خبراء ومتخصصون بإشراف الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنة 1993 قبيل إنشاء السلطة، على أمل أن يكون نبراساً لمسار استراتيجي اقتصادي واجتماعي، إلا أنه جرى الاستعاضة عنه ببرامج ومخططات تعتمد بشكل أساسي على العون الخارجي لدعم الموازنة العامة السنوية وجزء من احتياجات المشاريع التطويرية.

وعلى امتداد نحو 25 عاماً، فإن السلطة قد حصلت على دعم تجاوز 35.4 مليار دولار حتى سنة 2017.¹⁴⁶ إلا أن هذه الأموال لم تُوجّه نحو معالجة المشاكل الجوهرية، كالبطالة والفقر وضيق فرص العمل واضطرار نحو 22 ألفاً من عمالة الضفة للعمل داخل المستوطنات الإسرائيلية،¹⁴⁷ في ظلّ توسع استيطاني محموم، بجانب تفاقم الدين العام ومتأخراته ليتجاوز 50.8% وبلوغه حدوداً غير مسبوقة، مع تجاوزات عديدة وغياب دور رقابي فاعل، وتعطيل السلطة التشريعية.

وكان من المؤشرات السلبية غياب استراتيجية واضحة ملزمة بالبناء على ما سبق، والتأسيس له عبر حشد جهود وطاقات، مع سرعة تغيير المسار كلّما استجدت حكومة جديدة. ومن صور ذلك إعداد أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية ”المواطن أولاً 2017-2022“ في كانون الأول/ ديسمبر 2016 كخطة وطنية رابعة، وامتداداً للخطط الثلاث منذ سنة 2008، بما يقود نحو توظيف الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية للارتقاء بنوعية حياة المواطنين، مع تحديد عشر أولويات، تبدأ بتجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال، وتنتهي بمجتمع قادر على الصمود والتنمية.¹⁴⁸ غير أن الحكومة الحالية تجاهلت هذه الأجندة، واتجهت عوضاً عنها إلى استراتيجية الانفكاك عن ”إسرائيل“ والتنمية بالعناقيد، التي واكبها أداء اقتصادي متدنٍ.

هناك الكثير من القضايا العالقة مع ”إسرائيل“ حول المقاصّة والاستقطاعات منها، إذ ما تزال سلطات الاحتلال تستولي على ملايين الدولارات بما يعادل مخصصات الجرحى والأسرى وذوي الشهداء، إضافة إلى استقطاعات من جانب واحد دون إطلاع الجانب الفلسطيني، مما يكلف الخزينة خسائر كبيرة وأموالاً باهظة.



وهناك أيضاً تجاهلٌ تامٌّ للقوانين السارية، مثل قانون السلك الدبلوماسي رقم 13 لسنة 2005، الذي يُحدّد أقصى مدة يحق للدبلوماسي أن يقضيها في الخارج لا تتجاوز خمسة أعوام في دولة واحدة. ولكن هناك مخالفات صريحة ومبالغٌ فيها في العديد من الدول؛ ومنها تمثيل سفارة فلسطين في إيران الذي امتد نحو 39 عاماً، وفي الصين نحو 30 عاماً.¹⁴⁹

ويسود الوضع الحالي استمرارية التحديات وتعاظمها أمام نزاهة الحكم، وأبرزها: تآكل احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما أثر سلباً على النزاهة، وأضعف من ثقة المواطنين، وأعاق جهود مكافحة الفساد، وأبقى السلطة التنفيذية دون رقابة ومساءلة حقيقية.¹⁵⁰

ويأتي هذا الإقرار الصريح من جانب الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بحقيقة الوضع الراهن، في ظلّ أن "دولة فلسطين" قد وقّعت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وعلى رأسها قانون حقوق الحصول على المعلومات والمزيد من الشفافية والانفتاح.¹⁵¹ ومنها تشكيل عديد من لجان التحقيق في قضايا متنوعة، وتمضي أشهر وسنوات، دون أن يُبَيّن بأيّ منها.

إن عشرات السنوات من الاحتلال والتشابك والتدخلات، وأكثر من 14 عاماً على الانقسام أوجدت بيئة متكاملة، ترعرعت فيها جماعات مصالح يهّمها بقاء الوضع على حاله، لأن تغييره يفقدها النفوذ والمناصب والثروات التي حصلت عليها في ظلّ الانقسام والاحتلال.¹⁵² ويكثر الأمريكيون والأوروبيون من التحذير بأن السلطة على وشك الانهيار، ليوكلوا مهمة إنقاذها إلى "إسرائيل" التي سارعت بالاستجابة شريطة الابتعاد عن أيّ إشارات سياسية أو لفظية.¹⁵³

ويظهر أن الإدارة الأمريكية الجديدة لا تختلف في سياستها عن سبقتها من حيث جوهر المساندة الكاملة لـ "إسرائيل"، وعدم الضغط عليها لقبول أيّ تنازلات في مجال تغوّل الاستيطان والاستيلاء على الأرض، وصولاً إلى حالة استحالة تطبيق حلّ الدولتين، واضطرار السلطة لقبول ما يعرض عليها من إعانات وإغاثات وتسهيلات بديلاً عن القضايا الرئيسية، مع بقائها متمسكة ومنشغلة بطرح عقد مؤتمر دولي قد يخرج بتوصيات لا تتجاوز قرارات للجمعية العامة، تتجدد سنوياً دون أن تلقى اهتماماً من أيّ طرف.

وبالمجمل، فإن أداء السلطة الفلسطينية ممثلة بالحكومة الحالية قد واكبه تراجع ملموس ونمو سالب، وصل ذروته سنة 2020 لنحو 11.3%، بما له من تداعيات على شرائح المجتمع المختلفة. خصوصاً في مجال الحياة المعيشية والقدرة على إشباع الحد الأدنى من الضروريات التي يحتاجها الجسم.

وعلى المستوى الدولي يوصف الوضع الاقتصادي والمادي بالمتريدي، و”من الصعب على السلطة تغطية نفقاتها بحدّها الأدنى، ناهيك عن توظيف استثمارات حاسمة في الاقتصاد والشعب الفلسطيني“.¹⁵⁴

وعن توقعات أداء السلطة 2022-2023، وعلى ضوء ما تمّ عرضه من معطيات، فإن هذا الأداء سيظلّ متدنياً في مجمله، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية كبطء معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة العالية، ومستويات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي. هذا إلى جانب اتساع فجوة العجز التجاري، وعجز الموازنة العامة، وتصادد الدين العام وتأخراته، وتجاهل حالة مخالفة الأنظمة والتشريعات، واستمرار تغول الاستيطان ونزوح أصحاب الأرض والشباب، وهروب الاستثمارات بحثاً عن بيئة آمنة، مع حرص الأطراف الفاعلة على الاكتفاء بتقديم التسهيلات في المجالات الإنسانية والاقتصادية بعيداً عن قضايا الحل النهائي.

خلاصة بالرغم من وجود نحو نصف الشعب الفلسطيني في بيئات اللجوء القسري والشتات؛ إلا أن النصف المتبقي في فلسطين التاريخية، واصل صموده على أرضه في مواجهة الاحتلال والحصار الإسرائيلي. وتزايدت أعداده بما يشير وفق التوقعات والدراسات الإحصائية إلى أن أعداد الفلسطينيين ستتجاوز أعداد اليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية سنة 2020. وهو ما يعني أن الصهاينة فشلوا في حسم هوية سكان الأرض حتى بعد نحو 125 عاماً على انطلاق مشروعهم الصهيوني، وبعد 74 عاماً على إنشاء كيانهم الإسرائيلي. وبالرغم من أن ثلثي الشعب الفلسطيني يعانون من حالة اللجوء في الداخل والخارج، إلا أن معظم فلسطينيي الخارج ما زالوا يقيمون في البلدان المحيطة بفلسطين، مما يدلّ على التصاقهم بأرضهم وتطلّعهم للعودة. ومع ذلك، فإن القراءة العلمية لأعداد الفلسطينيين ونموهم وتواجدهم السكاني، تشير إلى انخفاض تدريجي في نسبة المواليد والزيادة السكانية، كما تشير إلى حالة ”النزيف“ البشري الذي يعاني منه فلسطينيو سورية ولبنان، نتيجة الظروف الاستثنائية الصعبة التي يعيشونها؛ وهو ما يستدعي بذل كافة الجهود لدعم صمود الشعب الفلسطيني، ورفع كافة أشكال المعاناة عنه في الداخل والخارج.

أما مؤشرات الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي انعكاس لاستمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الهيمنة وتكريس حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي؛ كما أنها انعكاس لحالة الاستنزاف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة اتفاقات أوسلو المجحفة وبروتوكول باريس الذي كرّس حالة الظلم والتبعية. ولذلك، فلم يكن مستغرباً أن يعتمد التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية بشكل أساسي على الجانب الإسرائيلي، وأن تكون معظم إيرادات



السلطة خاضعة للمزاج الإسرائيلي لكونها إيرادات "مقاصة" يجمعها الاحتلال، وأن يكون الناتج المحلي الإسرائيلي نحو 26 ضعف الناتج المحلي الفلسطيني، وأن يكون دخل الفرد الإسرائيلي 14 ضعف دخل الفرد الفلسطيني. غير أن ما زاد الأمور تعقيداً، هو التراجع الكبير في الدعم الخارجي للسلطة، مما جعلها في نهاية المطاف عاجزة عن القيام بأي مشاريع تنمية حقيقية، هذا إلى جانب عجزها عن دفع كامل رواتب موظفيها.

في الوقت نفسه، تُقدّم غزة بالرغم من الحصار الخانق، وبالرغم من النسب العالية جداً في الفقر والبطالة، مدرسة في الصمود وفي استخدام الموارد المتاحة، وفي توظيف الطاقات والإمكانات لدعم برنامج المقاومة. وهو ما يستدعي جهوداً كبيرة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً لفك الحصار الظالم عن قطاع غزة، ودعم صموده.

الهوامش

- ¹ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2020** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2020)، في: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2546.pdf>؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2021)، في: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2595.pdf>.
- ² انظر: المراجع نفسها.
- ³ انظر: المراجع نفسها.
- ⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.
- ⁵ المرجع نفسه.
- ⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض المسنين في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للمسنين، 2021/10/1، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_30-9-2021-elder-ar.pdf.
- ⁷ المرجع نفسه.
- ⁸ المرجع نفسه.
- ⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.
- ¹⁰ المرجع نفسه.
- ¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2021/7/11، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_11-7-2021-pop-ar.pdf.
- ¹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.
- ¹³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2021)، في: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2593.pdf>.
- ¹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهداف التنمية المستدامة، الهدف رقم 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية، انظر: <https://www.pcbs.gov.ps/SDGs/Goal06/Arabic/Data/060101.xlsx>.
- ¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**.
- ¹⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، 2021/9/8، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_8-9-2021-lit-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021**.
- ¹⁷ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021**.
- ¹⁸ انظر: دراسة: انتشار جرائم القتل يورق المجتمع الفلسطيني، القدس، 2021/8/15.
- ¹⁹ On final day of 2021, another Arab killing brings year's death toll to 126, site of The Times of Israel, 31/12/2021, <https://www.timesofisrael.com/on-final-day-of-2021-another-arab-killing-brings-death-toll-to-126>
- ²⁰ Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

²¹ "مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2017-2018: النتائج الرئيسية"، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة ICF، آذار/ مارس 2019، في:

http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/linked-html/DHS2017_KF.pdf

²² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2019 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، في:

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2497.pdf>

²³ UNRWA in Figures, site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), 31/12/2020, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2021_eng.pdf

وانظر أيضاً: الأونروا بالأرقام، 2018-2019، موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نيسان/ أبريل 2019، في:

https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_ara_v1_april_2019_final_0.pdf

²⁴ المراجع نفسها.

²⁵ Remarks By UNRWA Commissioner-General at the Geneva Executive Briefing, UNRWA, 18/1/2022, <https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/remarks-unrwa-commissioner-general-geneva-executive-briefing>

²⁶ سوريا: 10 سنوات من المعاناة المضاعفة للاجئين فلسطين، وكالة الأونروا، 2021/3/15، في:

<https://www.unrwa.org/ar>، 2021/2/11، في:

https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/syria_2021_ea_factsheet_ara_h.pdf

²⁸ في اليوم الدولي للعنف.. آلاف الفلسطينيين ضحايا انتهاكات جسدية جراء الحرب السورية، موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2021/10/2.

²⁹ مجموعة العمل: 4,116 لاجئاً فلسطينياً قُضوا في سورية منذ 2011، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2022/2/20.

³⁰ إبراهيم العلي (محرر)، "فلسطينيو سورية: رحلة البحث عن الذات"، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني، 2020، في:

https://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/soul_searching_journey.pdf

³¹ 57 فلسطينياً قُضوا غرقاً منذ بدء الأحداث السورية، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2021/4/7.

³² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2021.

³³ UNRWA in Figures, 31/12/2020.

وانظر أيضاً: الأونروا بالأرقام، 2018-2019، نيسان/ أبريل 2019.

³⁴ الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017/12/21، في:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3010>

³⁵ الشرق الأوسط، 2022/1/4.

³⁶ "تقرير العمل السنوي 2020"، وكالة الأونروا، 2021، في:

https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2020_aor_arabic.pdf

³⁷ انظر: النداء الطارئ لعام 2021 من أجل الأزمة الإقليمية السورية، وكالة الأونروا، 2021/2/11.

³⁸ الأزمة اللبنانية الحالية وتأثيرها على واقع اللاجئين الفلسطينيين، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)،

شباط/ فبراير 2020، انظر: <https://pahrw.org/assets/word-2020.pdf>

³⁹ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2021.

40 ملاحظة: أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إصداره الفلسطينيون في نهاية عام 2021 إلى أعداد اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق إحصاءات 2017 التي استندنا إليها أعلاه في استنتاج أعدادهم في نهاية 2021. غير أن الجهاز نفسه أشار في كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2021 الصادر عنه، إلى نسبة أقل بنحو 1.7% للاجئين في الضفة والقطاع، دونما ذكر أعداد محددة؛ ودونما تقديم تفسير منطقي لذلك. وقد بدت النسبة غير منطقية وفق المعطيات المتاحة لدينا؛ ولذلك فضلنا الإبقاء على النسبة المعتمدة للجهاز لسنة 2017.

41 See UNRWA Registered Population Dashboard, <https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard>

42 Ibid.; and UNRWA in Figures, 31/12/2020.

43 “Department of Health: annual report 2020,” UNRWA, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_health_department_annual_report_2020_-_final-compressed.pdf

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، 2019/6/20، انظر: <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485>

45 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2021.

46 انظر: محسن محمد صالح، قراءة في المؤشرات السكانية الفلسطينية المتوقعة، عربي، 21، 2022/1/28.

47 وكالة قدس برس، 2021/9/25.

48 وكالة صفا، 2021/9/25.

49 موقع مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2022/1/11، انظر: www.prc.org.uk

50 مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2020/10/20.

51 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/3/5.

52 موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2021/12/21، انظر: www.refugeesps.net

53 مركز العودة الفلسطيني، 2021/12/6.

54 مركز العودة الفلسطيني، 2020/12/7.

55 عربي، 21، 2020/12/30.

56 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2020/11/27.

57 عربي، 21، 2020/8/19.

58 مركز العودة الفلسطيني، 2020/1/31.

59 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2020/2/18.

60 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2020/8/7.

61 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 17 و 2020/5/19، وانظر أيضاً: الجزيرة نت، 2021/5/14.

62 سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، في:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_29-12-2021-for2-ar.pdf

63 “تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية – الربع الرابع 2021،” دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ص 10، في: <https://www.pma.ps>

64 للمزيد من التفاصيل، انظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، المراقب الاقتصادي: الربع الثاني 2021 (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022)، العدد 66، ص 2، في:

<http://www.mas.ps/files/server/2022/Q66%20A.pdf>

65 “أونكتاد”: 58 مليار دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الإغلاقات الإسرائيلية، وكالة وفا، 2021/11/24، في:

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/36741>

⁶⁶ انظر: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، ص 6، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_29-12-2021-for-ar.pdf

⁶⁷ انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، ص 4.

⁶⁸ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، المراقب الاقتصادي: الربع الأول 2021 (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2021)، العدد 65، ص 49، في: https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/q65-20a-1640017639.pdf

⁶⁹ بالنسبة إلى السنوات 2015–2019، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant2015.xlsx

أما بالنسبة لسنة 2020، انظر: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

أما بالنسبة للسنوات 2021–2022، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

⁷⁰ بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

⁷¹ بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة للسنوات 2021–2022، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

⁷² بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2015–2019، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2019، 2020 بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: [https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NA_Current-94-2020-Published\(1\).xlsx](https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NA_Current-94-2020-Published(1).xlsx)

أما بالنسبة للسنوات 2020–2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2021) (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2021)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_28-12-2021-NA-ar.pdf

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2015–2021، انظر: CBS، <https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0122/f1.pdf>

⁷³ انظر: ”أونكتاد“: 58 مليار دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الإغلاقات الإسرائيلية، وكالة وفا، 2021/11/24.

⁷⁴ بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

⁷⁵ بالنسبة إلى السنوات 2015–2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- ⁷⁶ بالنسبة للنتائج المحلي الفلسطيني للسنوات 2015-2019، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2019، 2020 بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- أما بالنسبة للسنوات 2020-2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2021)**.
- أما بالنسبة للنتائج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2015-2021، انظر: CBS, <https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/yarhon0122/f1.pdf>
- ⁷⁷ سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثالث 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، كانون الثاني/يناير 2020)، ص 38-39.
- ⁷⁸ بالنسبة إلى الدين العام لسنة 2015، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تموز/يوليو 2020).
- أما بالنسبة إلى الدين العام للسنوات 2016-2020، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2020** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تموز/يوليو 2021).
- وبالنسبة إلى الدين العام لسنة 2021، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: <http://www.pmf.ps/pmf/documents/accounts/monthly/2021/Dec.2021.ar.pdf>
- وبالنسبة للنتائج المحلي الفلسطيني للسنوات 2015-2019، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2019، 2020 بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- أما بالنسبة للنتائج المحلي الفلسطيني للسنوات 2020-2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2021)**.
- ⁷⁹ مطالبة الحكومة بصرف مستحقات مستشفى النجاح ومناشدة الرئيس بالتدخل العاجل، القدس، 2021/12/15. قال الرئيس التنفيذي د. كمال حجازي إن إجمالي الديون المستحقة على الحكومة للمستشفى وصل إلى 420 مليون شيكل (نحو 129.3 مليون دولار).
- ⁸⁰ سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الثاني 2021** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، آب/أغسطس 2021)، ص 7 و 15.
- ⁸¹ رواتب الموظفين اليوم بنسبة 80%، القدس، 2022/1/5.
- ⁸² بالنسبة للسنوات 2015-2020، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثاني 2021** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الأول/أكتوبر 2021)، ص 38-39.
- أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.
- ⁸³ يتحقق هذا الفائض على الرغم من التقديرات الحكومية لموازنة 2021 التي كانت قد قدرت حدوث عجز بنحو 1,135 مليون دولار. انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2020**، ص 27.
- ⁸⁴ سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الثاني 2021**، ص 14.
- ⁸⁵ ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي: الربع الأول 2021**، العدد 65، ص 49.
- ⁸⁶ سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثاني 2021**، ص 39.
- ⁸⁷ قرار بقانون رقم (19) لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي، 2016/9/29، موقع المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16861>
- ⁸⁸ التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.
- ⁸⁹ ميزاتيات الوزارات الإسرائيلية، القدس، 2021/11/8.
- ⁹⁰ برنامج تليفزيوني يفتح النار على فساد جديد وتجاوزات كبيرة لشخصيات بالسلطة، صحيفة الاستقلال، 2021/10/31.

⁹¹ الإصرار الذي يلين، القدس، 2022/1/14.

⁹² بالنسبة للقوى العاملة والبطالة للسنوات 2015-2020، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2020 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/ مايو 2021)، في:

<https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2562.pdf>

وبالنسبة للعاملين في "إسرائيل" والمستعمرات 2015-2020، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2016، 2017/2/16، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_16-LF-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة للعام 2018، 2019/2/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-LF-y-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019، 2020/2/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-LF-2019-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2020، 2021/2/23، في: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_23-LF-ar.pdf

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول - كانون أول 2021) الربع الرابع 2021 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2022)، في:

https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15-2-2022-LF-ar.pdf

⁹³ أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، ص 3.

⁹⁴ سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2020، ص 14.

⁹⁵ المرجع نفسه، ص 15-16.

⁹⁶ الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب 2021/8/12، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/8/11، انظر:

https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_11-8-2021-youth-ar.pdf

⁹⁷ القطاع غير المنظم هو الذي يتم مزاولته دون الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة: كالحرفيين، والعاملين بالأشغال اليدوية، والذين يعملون لحسابهم الخاص، سواء بشكل فردي أم جماعي، ومن أمثلتهم أيضاً الباعة الجائلين المنتشرين في الأزقة والأسواق، وكذلك غير المدرجين ضمن تجمع ما أو اتحاد عمالي أو صناعي أو نقابي، وبالتالي لا يتمتعون بأي حقوق تنص عليها أنظمة وتشريعات العمل.

⁹⁸ د. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي الفلسطيني لعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، 2021/4/29، انظر:

https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_29-4-2021-workers-ar.pdf

⁹⁹ مجلس الوزراء يقر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام الخمس القادمة، موقع مكتب رئيس الوزراء، دولة فلسطين، 2020/11/30، انظر: <http://www.palgov.ps/>

¹⁰⁰ مؤتمر دولي للمانحين لدعم التشغيل في فلسطين، الاستقلال، 2021/9/7.

¹⁰¹ الهدف رقم 1: القضاء على الفقر، أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر:

<https://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=1>

¹⁰² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، للعام 2021، 2022/2/15، في: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15-2-2022-LF-year-ar.pdf

¹⁰³ بيان صحفي: أحدث مسح الأمن الغذائي 2020 يكشف عن تدهور أوضاع الأمن الغذائي في فلسطين، معهد ماس، 2021/12/20، ص 2، في:

https://www.mas.ps/files/server/2021/sfsec_Press_Release/SEFSEC_Press_Release_ARB.pdf

¹⁰⁴ تقديرات التأمين الوطني الإسرائيلي: ارتفاع نسبة الفقر في العام 2021، القدس، 2021/12/30.

¹⁰⁵ أرقام وحقائق صادمة حول الحد الأدنى للأجور في فلسطين، الاستقلال، 2021/12/20.

¹⁰⁶ البنك الدولي مستمر بدعم قطاع الحماية الاجتماعية بقيادة وزارة التنمية، القدس، 2021/11/12.

¹⁰⁷ 3 دول عربية تواجه أسوأ أزمات الغذاء عالمياً، عن تقرير للفاو ومنظمات أممية أخرى بعنوان "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021"، القدس، 2021/11/28.

¹⁰⁸ اشتية: نعول على قطاع ريادة الأعمال في خلق فرص عمل للخريجين، القدس، 2021/12/29.

¹⁰⁹ بالنسبة إلى السنوات 2015-2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000-2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29؛ ولسنة 2022، انظر: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

¹¹⁰ مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000-2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

¹¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني يستعرضان واقع القطاع الصناعي بمناسبة اليوم الوطني للمنتج الفلسطيني، 2021/11/1، انظر:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_1-11-2021-ind.pdf

¹¹² أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29، ص 3 و6.

¹¹³ بالنسبة إلى السنوات 2015-2020، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000-2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29؛ ولسنة 2022، فهي تقديرية بالاعتماد على نسبة إسهام النشاط الزراعي في الناتج المحلي (6.6%) الذي نشر في تقرير د. علا عوض، انظر: أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.

¹¹⁴ التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي 1995-2021، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:

https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Labor_Force/distribution_of_labour_force_by_economic_activity.xlsx

¹¹⁵ التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

¹¹⁶ انظر: الجمعية العامة تعتمد مشروع قرار لصالح فلسطين حول السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، القدس، 2021/12/18.

¹¹⁷ الإغاثة الزراعية تنظم مؤتمر ريادة الأعمال الزراعية "الشباب والابتكار نحو رؤية مستقبلية"، القدس، 2022/1/12.

¹¹⁸ المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي تستقبل وفداً من البنك الإسلامي للتنمية، وكالة معا، 2021/10/25، انظر:

<https://www.maannnews.net/news/2052584.html>

- ¹¹⁹ بالنسبة للسنوات 2015-2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة - السلع والخدمات، 2019: نتائج أساسية (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2020)، ص 35، انظر: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2537.pdf>
- علماء بأن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة غير المرصودة وتعتمد على فواتير المقاصة لضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية والتخطيط كمصدر رئيسي لبيانات التبادل التجاري مع "إسرائيل"، والاعتماد على مصادر أخرى لبيانات التبادل التجاري مع بلدان العالم.
- وبالنسبة لسنتي 2020-2021، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع 2011-2021، في: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/trade-MonthlyArabic-2011-2021.xlsx
- وبالنسبة لسنة 2022، انظر: سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2021، والنتائج الاقتصادية لعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/12/29.
- ¹²⁰ سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2020، ص 9.
- ¹²¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المجموعات الدولية للفترة 1996-2020، في: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/DetailedIndicatorsArabic.xlsx
- ¹²² للمزيد انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2020، ص 32-33.
- ¹²³ سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2015 (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تموز/يوليو 2016)، ص 43.
- ¹²⁴ قرار الحكومة بإنشاء شركة غاز فلسطين، القدس، 2021/9/7.
- ¹²⁵ سلسلة لقاءات حوارية في رام الله 2021، القدس، 2021/9/9.
- ¹²⁶ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة - السلع والخدمات، 2019: نتائج أساسية، ص 35.
- ¹²⁷ بالنسبة للسنوات 2015-2020 انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثاني 2021، ص 38-39؛ ولسنة 2021، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ديسمبر 2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.
- ¹²⁸ توقيع 4 اتفاقيات دعم من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 33 مليون دولار، القدس، 2022/1/13.
- ¹²⁹ انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ديسمبر للسنوات 2018-2021، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: <http://www.pmf.gov.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=01>
- ¹³⁰ الإحصاء الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/7/11، انظر: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4023>
- ¹³¹ الأورومتوسطي لمجلس حقوق الإنسان: سكان غزة يتسممون ببطء و97% من المياه غير صالحة للشرب، موقع الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2021/10/4، انظر: <https://euromedmonitor.org/ar>
- ¹³² خلال مؤتمر صحفي بالكتب الإعلامي الحكومي سلطة المياه وجودة البيئة تصدر بيانها الاستغاثي حول أزمة المياه في قطاع غزة، موقع سلطة المياه وجودة البيئة، غزة، 2022/2/2؛ وانظر: د. عوض رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية في الذكرى الثالثة والسبعين لنكبة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/5/10، ص 5، في: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3984>
- ¹³³ تقرير سلطة البيئة، القدس، 2021/10/18.
- ¹³⁴ يورغسروف ممثل الاتحاد الأوروبي في الأراضي المحتلة، القدس، 2021/11/26.

- ¹³⁵ حالة المعابر في قطاع غزة 2021/11/1-2021/11/30، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر: <https://pchrgaza.org/ar/>
- ¹³⁶ خنق وعزلة: 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، انظر: <https://euromedmonitor.org/ar/gaza>
- ¹³⁷ ورقة حقائق حول: آثار الحصار الإسرائيلي المشدد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة 10 مايو - 14 يونيو، 2021، موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، ص 6، انظر: <http://mezan.org/uploads/files/1623741528120.pdf>
- ¹³⁸ المرجع نفسه.
- ¹³⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة - السلع والخدمات، 2019: نتائج أساسية، ص 35.
- ¹⁴⁰ خنق وعزلة: 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. (1 ميل بحري = 1.852 كم)
- ¹⁴¹ ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، المراقب الاقتصادي: الربع الأول 2021، العدد 65: وانظر: World Bank Group, European Union and United Nations (UN), *Gaza Rapid Damage and Needs Assessment: June 2021* (Washington: The World Bank, 2021), p. 16, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/178021624889455367/pdf/Gaza-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf>
- ¹⁴² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2020.
- ¹⁴³ حالة المعابر في قطاع غزة 2021/11/1-2021/11/30، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ص 5.
- ¹⁴⁴ شخصيات دولية تطالب بالضغط على "إسرائيل" لرفع الحصار عن القطاع، القدس، 2022/1/18.
- ¹⁴⁵ وزارة التنمية الاجتماعية غزة، تقرير الأنشطة والإنجازات للنصف الثاني 2021، القدس، 2021/8/9.
- ¹⁴⁶ 35.4 مليار دولار مساعدات دولية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2019/2/13.
- ¹⁴⁷ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول - كانون أول 2021) الربع الرابع 2021، ص 7.
- ¹⁴⁸ "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً"، دولة فلسطين، كانون الأول/ديسمبر 2016، ص 17 و 43، انظر: https://palaestina.org/uploads/media/NPA_Arabic_Final_Approved_20_2_2017_Printed.pdf
- ¹⁴⁹ التعيينات الدبلوماسية، القدس، 2021/12/26.
- ¹⁵⁰ مؤتمر أمان السنوي 2021 "التجربة الفلسطينية في نزاهة الحكم ومكافحة الفساد السياسي"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، انظر: <https://www.aman-palestine.org/political-corruption21>
- ¹⁵¹ عبد القادر الحسيني رئيس مجلس إدارة ائتلاف أمان يحتفي باليوم العالمي لمكافحة الفساد، القدس، 2021/12/23.
- ¹⁵² هل تتحول الهبة الشعبية إلى انتفاضة، القدس، 2021/12/28.
- ¹⁵³ المشهد السياسي ليس تعثراً وإنما انقلاباً، القدس، 2021/7/25.
- ¹⁵⁴ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تقرير أممي يدعو للتصدي للتدهور السريع في الوضع الاقتصادي، القدس، 2021/11/12.

The Palestine Strategic Report 2020-2021

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2021-2020



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2020-2021 الذي يصدر للمرة الثانية عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2021، في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير خمسة عشر من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات الاستيطان وعدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-024-2



9 786144 940242



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

